الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

بنود جدول الأعمال من ٩٣ إلى ١٠٨ (*تابع*)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكّر جميع الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلِّمين في هذه المرحلة من عملنا قد أغلقت أمس الساعة ١٨/٠٠ وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني. وآمل أن تكون جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أثناء المناقشة العامة قد تمكنت من إدراج أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي.

وأود تذكير الوفود أيضا بأن قائمة المتكلمين ستفتتح غدا لجزء المناقشة المواضيعية التي ستبدأ في الأسبوع القادم يوم الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق بقائمة المتكلمين اليوم، فإنني أحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على التفضل باحترام الوقت المحدد للإدلاء بالبيانات. وأود أن أذكر الوفود بأنني ما زلت أعول على تعاونهم في اقتصار بياناتهم على ثماني دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية وثلاثة عشرة دقائق عند التكلم بالنيابة عن عدة وفود. وأحث مرة أخرى الممثلين الذين لديهم بيانات طويلة على الإدلاء بنسخة موجزة مع تقديم النص الكامل لبياناتهم على البوابة الإلكترونية الموفرة للورق (PaperSmart). وأود أيضا أن أدعو المتكلمين إلى التكلم بسرعة معقولة، وهو ما أسعى للتقيد به شخصيا، للسماح بالترجمة الشفوية.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): إنني أتكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بداية، تود الجماعة أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذه الدورة، وتهنئ كذلك أعضاء المكتب الآخرين. ونود أيضا أن نشكر السفير بحر العلوم، ممثل العراق على الجهود الدؤوبة التي اضطلع بها بصفته رئيسا للجنة في دورتها للعام الماضي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إن لمنطقتنا تقليدا عريقا في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة – وهي مسائل ذات أولوية يجب التركيز عليها في جدول أعمال الأمم المتحدة، وهي أيضا من العناصر الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ونجدد عزمنا والتزامنا بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي الشامل والكامل بوصفه أولوية قصوى لجماعتنا، فضلا عن ضرورة تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

واليوم، تشدد الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرة أخرى على ضرورة المضي قدماً نحو الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبالتالي فإننا نعارض تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، إذ أن ذلك يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونؤكد مرة أخرى أيضا ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في العقائد الاستراتيجية والسياسات الأمنية.

ونرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن بدء نفاذهما في وقت مبكر، سيعززان معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء سيرنا على الطريق المؤدي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل تلك بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها في أطر زمنية محددة بوضوح.

ونرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، تكتسي أهمية حيوية لتحقيق نزع السلاح النووي والأمن الدولي. وندعو في ذلك الصدد، الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير ودون شروط مسبقة. ونؤكد مجددا التزام الدول الأعضاء في الجماعة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كما نؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف للدول في إجراء البحوث المتعلقة بالإنتاج والاستخدام السلمي للطاقة النووية دون تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستعمل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل بنّاء واستباقي من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية يمكن أن تدعم هذه الالتزامات والتعهدات في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، ولا سيما من خلال المشاركة بنشاط في اللجنة التحضيرية له في عام ٢٠١٩، في نيويورك. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد تصميمنا على العمل نحو إنجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وتؤكد الجماعة من جديد الإعراب عن إدانتها الشديدة لأي نوع من التجارب النووية في أي مكان في العالم، ونشير في هذا الصدد بارتياح إلى ما أعلنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تعليق تجاربها النووية. ونرحّب بالحوار الذي بدأ مؤخراً بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه العملية إلى السلام المستقر والدائم، بما في ذلك نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية.

ونثني على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وندعو الأطراف المتبقية، فضلاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى أن تواصل تنفيذها من أجل حل المشكلة بصورة تامة. وتشدد الجماعة على أن هذا الاتفاق قد أظهر مرة أخرى أن الحوار والتفاوض هما السبيلان الفعالان الوحيدان لتسوية الخلافات بين الدول.

وتدرك الدول الأعضاء في الجماعة أن التهديد المستمر الناجم عن الصنع والنقل والتداول غير الشرعي للأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها، والتكديس المفرط لها، وتوزيعها دون ضوابط في مناطق عديدة من العالم أمر له عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والمصالحة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على عدة مستويات. وفي حين ترحّب الجماعة باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠١٨، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به على الصعيد المتعدد الأطراف، مثل تعزيز المفاوضات الشفافة وغير التمييزية، والمضي قدماً صوب اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الوسم والتعقب والوساطة، من أجل منع تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأسواق غير المشروعة. وسنواصل المشاركة بنشاط في دورة الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٤ لبرنامج العمل. وتشير الجماعة مع الارتياح إلى أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٨ تقرّ بأهمية مسألة الذخائر كوسيلة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل.

وتأمل الجماعة أن تُسهم معاهدة تجارة الأسلحة في الاستجابة استجابة فعّالة للعواقب الخطيرة الناجمة عن الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة التي تصيب الكثير من الأفراد والدول، وبخاصة من خلال تحويل وجهة الأسلحة إلى جهات من غير الدول أو إلى مستخدمين غير مأذون لهم والذين يكونون مرتبطين غالباً بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونأمل أيضاً في أن تُسهم المعاهدة في منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي نفس الوقت، ندعو إلى تنفيذ المعاهدة بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية مع احترام الحق السيادي لجميع الدول في الدفاع عن نفسها، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

لوا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد تستوجب اهتمام المجتمع الدولي. ونشدد على أهمية التعاون في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، ونأمل أن تستمر النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة. وتدعم الجماعة الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من المعاناة الناجمة عن الذخائر العنقودية وإلى التقليل من استخدامها ضد السكان المدنيين في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. وندرك ونقدر عزم جميع الدول على اتخاذ إجراءات فورية متفق عليها في إطار متعدد الأطراف استجابة للمشاكل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية.

كما تؤكّد الجماعة اقتناعها الراسخ بأن القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يمثل أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تشدد الجماعة على أهمية انضمام جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلاوة على ذلك، نؤكد أهمية الامتثال التام لجميع الدول الأطراف بأحكام ومتطلبات هذين الصكين.

وتتقاسم الدول الأعضاء في الجماعة مصلحة مشتركة في تعزيز وتوسيع نطاق استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، لما فيه فائدة ومصلحة جميع الدول وبوصفه مصدر قوة للبشرية، بصرف النظر عن درجة النمو الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي. وفي هذا الصدد، نشجع على تعزيز القواعد الدولية للدول في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي عن طريق تعزيز الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني ومنع جرائم الفضاء الحاسوبي، مع الأخذ في الاعتبار أن وجود بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد بات أمراً ضرورياً للجميع.

في الختام، تشدد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح. وتعرب الجماعة عن أسفها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاضطلاع بولايته على مدى عقدين من الزمن. وتحثّ الجماعة

جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية من أجل ضمان بدء الأعمال الموضوعية، دون مزيد من التأخير، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يدفع بخطة نزع السلاح النووي قدماً، بما في ذلك عن طريق التفاوض على معاهدة بشأن الأسلحة النووية، وعلى صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية، وبوصفه أداة لمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، وإلى إبرام معاهدة غير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى التي تخدم غايات عدم الانتشار ونزع السلاح معاً. وتعرب الجماعة عن أسفها لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من إصدار توصيات بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. فمن المهم أن تفي الهيئة بولايتها، كما أشارت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وتؤكد الجماعة مجدداً استعدادها للتعاون مع أعضاء اللجنة الأولى لتحقيق نتائج ملموسة خلال هذه الدورة. وتدعو اللجنة جميع الوفود إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتمكين هذه الهيئة التداولية من الوفاء بولايتها وتقديم توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك – وهذه نقطتي الأخيرة – تودّ الجماعة أن تسلّط الضوء على العمل الهام الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن المساعدة التي يقدمها إلى بلدان المنطقة لتطبيق تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

السيدة فيتزموريس (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/73/PV.2). وستُقدم نسخة أطول من هذا البيان، وسوف نفصّل في عدد من المسائل خلال المناقشات المواضيعية.

أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة، وأود أن أؤكد دعم وفد بلدي الكامل لكم ولأعضاء مكتبكم.

تنظر أيرلندا إلى ما يتعلق بعمل اللجنة الأولى باعتباره أساسياً لتحقيق الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم أكثر أمناً وأماناً للجميع، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الآونة الأخيرة في خطة الأمين العام المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“. في سنة عانينا فيها من تحدياتٍ تواجه قواعد مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل، وانتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني، وجمودٍ سياسي بشأن القضايا الجوهرية، بات من الأهمية بمكان أن نستغل هذه الفرصة لتجديد التزامنا ببناء السلام والأمن المستدامين. إن الانتشار والاستخدام غير المقيدين للأسلحة، سواء التقليدية منها أو أسلحة الدمار الشامل، أمر يهدد حقوق الإنسان، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومستقبل كوكبنا في حد ذاته.

وفي هذا العام، تحتفل أيرلندا بعدد من المعالم الهامة في مجال نزع السلاح النووي. فقبل ستين عاما، عرض وزير الخارجية الأسبق فرانك أيكن أول ما أصبح يعرف بالقرارات الأيرلندية، التي أرست الأساس لاعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد ١٠ سنوات. وفي خطابه الذي عرض فيه القرار، أعرب الوزير أيكن عن الأمل في أن تحظى البلدان التي امتنعت عن إنتاج الأسلحة النووية، بمحض اختيارها ولمصلحة السلام، بالمكانة المرموقة الحقيقية في النهاية.

وقد نجحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إنها العمود الفقري لنظام عدم الانتشار، إلا أن وعدها الأساسي بنزع السلاح لم يتحقق بعد. ولا تزال الأسلحة النووية في صميم المذاهب الأمنية لبعض الدول. وتزيد برامج التحديث المكلفة من التوترات وعدم الاستقرار على المستوى الدولي. وببساطة، ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن أمن جميع الدول في خطر. ولهذا السبب، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأولى

لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، ينبغي أن يثلج صدورنا الاختيار المتعمد الذي اتخذته العديد من الدول الأعضاء من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتقد أيرلندا اعتقادا راسخا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل هيكل نزع السلاح النووي القائم وتعززه. ونشجع جميع الدول على التوقيع عليها، حتى يتسنى لنا ألا نشهد أبدا تكرار الكارثة الإنسانية والبيئية غير المسبوقة الناتجة عن تفجير سلاح نووي.

ولا يزال تدهور البيئة الأمنية الدولية يذكر لتبرير بطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح. إن البيئة الأمنية العالمية ليست عذرا للتقاعس عن العمل؛ بل إنها تعزز الحاجة إلى الشعور بالإلحاح. وترحب أيرلندا بصفة خاصة بتشديد التركيز على تدابير الحد من المخاطر، من قبيل إلغاء حالة التأهب. كما أن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية لا يزال يشكل أولوية قصوى، وسيمثل مكاسب ملموسة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. إن ما ينقصنا ليست الظروف المواتية، بل الإرادة السياسية والتنفيذ العملي. إننا جميعا نتحمل المسؤولية، كجزء من المجتمع العالمي، عن دعم جهود عدم الانتشار بطريقة عملية. وكتعبير ملموس عن التزام أيرلندا، نشارك هذا العام إلى جانب آيسلندا في رئاسة نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف.

وعندما اجتمعنا في العام الماضي، أعربت أيرلندا، مع كثير من الوفود الأخرى، عن جزعها وإدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ويؤسفنا أنه بعد سنة واحدة، لا يزال السوريون يعانون، وقد ازداد تقويض قاعدة مكافحة استخدامها بسبب حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في ماليزيا، ومؤخرا، في المملكة المتحدة. ونؤكد مرة أخرى أن استخدام هذه الأسلحة يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ونعتقد أن الخطوة الأولى نحو المساءلة هي الإسناد. ولذلك، فإننا نرحب بالقرار المتخذ في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بإنشاء آلية للإسناد. كما نرحب بإنشاء الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. فهذا يزيد من تعزيز قدرة المجتمع الدولي على محاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

إن طبيعة النزاعات متغيرة. فقد أصبحت أطول أمدا وأكثر انتشارا في المناطق الحضرية. ولا تزال الأسلحة التقليدية تسبب ضررا غير مقبول للمدنيين في مناطق النزاع. ولا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان يدمر المجتمعات المحلية ويشكل تحديا خطيرا لتنفيذ القانون الدولي الإنساني. وتؤيد أيرلندا تماما توصية الأمين العام بتقديم إعلان سياسي، ووضع قيود مناسبة، ومعايير وسياسات تشغيلية مشتركة، وفقا للقانون الدولي الإنساني، فيما يتعلق باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ويسر أيرلندا أن خطة الأمين العام الجديدة لنزع السلاح تسلم بأهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات. وستشارك أيرلندا في استضافة اجتماع جانبي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في هذه القاعة، لاستكشاف تدابير ملموسة لتحقيق دعوة الخطة إلى المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح. كما تشجع أيرلندا إتاحة المزيد من الفرص للمجتمع المدني للمشاركة في أعمال اللجنة. وستعمل خبراتهم وآرائهم المختلفة على إثراء مناقشاتنا.

إن مسألة حاجة الأمم المتحدة إلى مواجهة أوجه التقدم التكنولوجي ليست مسألة جديدة. فقد شهدنا فجر العصر الذري بعد أيام فقط من التوقيع على الميثاق. وبعد ذلك، يجب علينا الآن أن نجعل مستقبل تكنولوجيا صنع الأسلحة دائما نصب أعيننا. وعلى نحو ما أبرز الأمين العام هذا العام عندما افتتح الأسبوع الرفيع المستوى، ”إن احتمال وجود آلات يمكنها إزهاق الأرواح البشرية ولها سلطة تقديرية لفعل ذلك أمر تأباه الأخلاق“ (A/73/PV.6، ص ٤). إن نظم الأسلحة

الفتاكة الذاتية التشغيل تثير قدرا كبيرا من المعضلات الأخلاقية والقانونية والأخلاقية. فهذه الأسلحة يجب أن تظل دائما في إطار التحكم البشري الهادف. ولا يمكن كفالة الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني إلا من خلال مساءلة الإنسان.

إن مشاركة أيرلندا الطويلة الأمد في مجال نزع السلاح أمر متأصل فينا. فنحن صوت مستقل ثابت يبقي على حماية الناس وكوكبنا في صميم جهود نزع السلاح. وهذا هو أحد الأسباب الكامنة وراء ترشيح أنفسنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. وسيبقى التزامنا بتعددية الأطراف - كما يتضح من سجلنا في نزع السلاح - أقوى من أي وقت مضى.

السيدة طومسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والوفد الروماني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم خلال قيامكم باقتدار بتوجيه العمل الهام الذي تقوم به هذه الهيئة.

ما برحت الولايات المتحدة رائدة عالمية في الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والنهوض بنزع السلاح النووي بطرق تحسن أمن جميع الدول. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن ثمار تلك الجهود واضحة. ولم تتحقق المخاوف بشأن الانتشار النووي المتتالي، ونتيجة لذلك أصبحنا جميعا أكثر أمنا ورخاء. وعلى جبهة نزع السلاح، انخفض مجموع المخزون النووي للولايات المتحدة بنحو ٨٨ في المائة منذ ذروة الحرب الباردة. وتواصل الولايات المتحدة وروسيا تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة وقد التزمتا بالحدود الرئيسية للمعاهدة في شباط/فبراير، مما يجعل المخزونات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا في أدنى مستوى لها منذ الخمسينيات.

ولكن الأرقام لا تصف الحالة بأكملها. لقد أنهت الولايات المتحدة إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية في التسعينيات، وأزالت مئات الأطنان من المواد الانشطارية من برامجها الأسلحة. ونواصل الامتثال لوقف تجارب التفجيرات النووية ودعم نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي بما يكفل لجميع الدول أن تثق في قدرتنا على كشف التفجيرات النووية. وهذه الإجراءات تبين بوضوح التزامنا بالخطوات العملية المتعلقة بنزع السلاح النووي، اتساقا مع تعهدنا في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالسعي إلى اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق تلك الغاية.

ويسر الولايات المتحدة أن اضطلعت بدور قيادي في التقدم الكبير المحرز في العقود الأخيرة، ولكننا نعلم أن هناك المزيد مما يتعين القيام به. وفي اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٨، قدمت الولايات المتحدة ورقة عمل بشأن تهيئة الظروف من أجل نزع السلاح النووي - وهو ما نطلق عليه ''نهج تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي''. وقد أعلنا عن هذا النهج في اللجنة التحضيرية، لأننا نعتقد أنه أكثر السبل واقعية لتناول مسألة نزع السلاح. وأعلم أن كلمة ''ظروف'' قد تسببت في الفزع للبعض، لذلك أود أن أوضح أن هذه ليست محاولة لوضع مزيد من الشروط أو العراقيل أمام إحراز تقدم في نزع السلاح النووي؛ بل إن ''ظروف'' تشير إلى حالة البيئة الأمنية. ويعد النهج دعوة لجميع الدول للانضمام إلينا في حوار واقعي عن حالة البيئة الأمنية - العالم كما هو - والكيفية التي يمكننا بها أن نشكل تلك البيئة بطريقة تجعل من الممكن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

وفي حين نعتبر النهج مبادرة ستعزز الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتساعد في ذلك، فإن العوامل الرئيسية للبيئة الأمنية التي تشكل تفكير الدول في نزع السلاح تتضمن دولا غير أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية، والمسائل التي تتجاوز ما يمكن إنجازه في عملية استعراض المعاهدة. واللجنة الأولى، بالنظر إلى عضويتها العالمية والطائفة الواسعة من المسائل الأمنية التي نتعامل معها في هذا المحفل، هي المكان المثالي لمواصلة هذه المناقشة وتوسيع نطاقها.

وللأسف، يجب أن يعترف أي تقييم واقعي للبيئة الأمنية بأن لدينا الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، نظرا لتزايد التوترات في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا تزال التوترات الإقليمية الطويلة الأمد مرتفعة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. وتتزايد المخزونات النووية في آسيا. وتقوم الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة النووية، وهما روسيا والصين، بتحديث قدراتهما النووية وتوسيع نطاقها، وتسعيان للحصول على أسلحة فضائية مضادة مدمرة، وفي نفس الوقت، فإنهما تزدادان حزما في تحدي النظام الدولي القائم. ولا يزال نظام الأسد في سورية ينتهك التزاماته الدولية ومعايير الكرامة الإنسانية عن طريق استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وتواصل روسيا وإيران الدفاع دون خجل عن هذه الأعمال وحماية النظام من عواقب أفعاله في مختلف المحافل الدولية.

وبالمثل، استخدمت روسيا نفسها الأسلحة الكيميائية في محاولتها السافرة لاغتيال سكريبال وابنته في سالزبري في آذار/مارس ٢٠١٨ باستخدام العامل الكيميائي ”نوفيتشوك“. وبالإضافة إلى هذا الانتهاك الصارخ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، تواصل روسيا انتهاك التزاماتها بموجب الاتفاقات الأخرى لتحديد الأسلحة، بما في ذلك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ومعاهدة السماوات المفتوحة. وقد رفضت إيران الكشف بوضوح عن برنامج أسلحتها النووية السابق، ولا تزال تشكل خطرا يتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتواصل زعزعة استقرار الشرق الأوسط من خلال دعمها للإرهاب والتطرف، وتطوير القذائف التسيارية وتجربتها ونشرها. وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، فبينما لا نزال نأمل في إحراز تقدم على أساس المشاركة الدبلوماسية الأخيرة، يجب أن نواصل الضغط على بيونغ يانغ حتى نحقق نزع السلاح النووي النهائي والقابل للتحقق منه بشكل كامل في كوريا الشمالية.

هذه القائمة ليست شاملة، وإنما توضح بعض التحديات الرئيسية التي تواجهنا. وبالرغم من أنها كبيرة وتبدو مستعصية على الحل، لكن لا يمكن ببساطة تنحيتها جانبا أو تجاهلها.

وهناك من يجادل بأن الولايات المتحدة، بالإشارة إلى تلك التحديات، تقدم ذريعة لتأخير اتخاذ مزيد من الخطوات في مجال نزع السلاح أو التخلي عنه. هذا المنطق من التفكير هو الذي يدفع البعض إلى تبني جهود مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي يزعم أنها حل سحري يمكنه التعجيل بنزع السلاح النووي دون تناول التحديات الأمنية التي تدفع الدول إلى التعويل على الردع النووي أو الانخراط في العمل الصعب الذي يمكن أن يسفر عن خفض حقيقي في الأسلحة النووية.

لا تقدم الجهات المؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية حلولا لهذه التحديات الأمنية أو حتى تسلم بأنها تضطلع بدور في تفكير الدول بشأن الردع ونزع السلاح. ولا تقدم تلك الجهات سبيلا للتحقق من نزع السلاح النووي، وكفالة الامتثال أو حتى الاعتراف بضرورة معالجة شواغل الامتثال لما هو قائم من معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبدلا من ذلك، يبدو أنهم يعتقدون بأنه يمكننا أن نقفز إلى الخطوة الأخيرة من هذه العملية – ببساطة حظر الأسلحة النووية – ونعول على أن التفاصيل ستوضع من تلقاء ذاتها. إن ذلك يخالف عقودا من الخبرة في مجال الحد من الأسلحة النووية – خبرة أسفرت عن التخفيضات الكبيرة في الأسلحة النووية التي تحققت على مدى نصف القرن الماضي.

والخيار الذي يقدمه الداعمون لمعاهدة حظر الأسلحة النووية يتراوح بين عدم القيام بشيء والسعي إلى تحقيق آمال

غير واقعية في إيجاد حل أبسط هو خيار زائف. إن مبادرة تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي تتيح طريقة عملية للمضي قدما. إن التقدم نحو نزع السلاح النووي وتعزيز أمن جميع الدول عمل شاق ولكنه هام، والمخاطر كبيرة للغاية بحيث لا يمكن تجنبها. وندعو جميع الدول التي تتشاطر تلك الأهداف فعلا إلى الانضمام إلينا في إعادة تنشيط ذلك العمل من خلال الانخراط في حوار واقعي عن العالم كما هو والخطوات التي يمكننا اتخاذها لإعادة تشكيله ليصبح العالم الذي نصبو إليه.

نحن ندعم أيضًا إجراء حوار مباشر بشأن ما يمكن القيام به لتحسين الظروف الأمنية في السياقات الإقليمية، بما في ذلك الشرق الأوسط. ونؤيد تأييدا كاملا الهدف الطويل الأمد المتمثل في إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ومع ذلك، فإننا نرفض رفضًا قاطعًا الجهود القسرية لاستخدام هذا المنتدى لإملاء الشروط والطرائق لتحقيق هذا الهدف الطويل الأجل بطريقة تفتقر إلى الدعم المتفق عليه من جميع دول المنطقة. إننا نحث دول المنطقة على إشراك جيرانها مباشرة في تحديد رؤية مقبولة لجميع الأطراف لتعزيز الحوار بشأن هذه المسألة.

لقد التزمت الولايات المتحدة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق عالم يسوده السلام والأمن بدون أسلحة نووية عبر العديد من الإدارات المختلفة. والواقع أن قيادة الولايات المتحدة كانت أساسية في التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل نحو تحقيق ذلك الهدف، ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع جميع الدول للتصدي للتحديات الأمنية التي نواجهها وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق مزيد من التقدم.

السيد باتريوتا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصبكم في اللجنة الأولى. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب أفريقيا، باسم ائتلاف البرنامج الجديد، على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

ترحب البرازيل بمبادرة الأمين العام لنزع السلاح. إذ توفر المبادرة مسارا للتعامل مع تدفقات الأسلحة التقليدية غير الخاضعة للرقابة التي تشيع الفوضى في الأماكن التي تمس فيها الحاجة إلى السلام والتنمية المستدامة، وهي توفر إطارا للتصدي لتسليح التكنولوجيات الناشئة. وهناك أسلحة جديدة يجري تطويرها مبرمجة لكي تقتل ويمكنها أن تتعلم ذاتيا، وتشكل تحديا لقوانين الإنسانية وما يمليه الضمير العام. يجب أن نبقيها قيد التحكم البشري الهادف ونحظر تلك التي لا تستوفي معاييرنا. لكن أولا وقبل كل شيء يؤكد رأي الأمين العام أن نزع السلاح ينقذ البشرية من التهديد الوجودي الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. قدمنا التوجه الصحيح في دعوة الدول التي تطور وتمتلك أسلحة الدمار الشامل إلى تحمل المسؤولية واتخاذ إجراءات لمعالجة ذلك، فمجرد وجود تلك الأسلحة يهدد بقاءنا ذاته.

هذا العام، نحتفل بمرور ٤٠ عاما على الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. لا تزال وثيقتها الختامية التاريخية (القرار دإ-٢/١٠) أهم بيان لأعضاء الأمم المتحدة بشأن جميع مسائل نزع السلاح، وينبغي لنا الالتزام بالإجماع القوي الذي يعكسه والطابع الموحد لمحتواه ونحن نواجه تحديات اليوم. لقد قطعنا خطوات هامة منذ الدورة الاستثنائية الأولى، ولكن البرازيل تفخر بوجه خاص بأنها كانت مؤيدة لعقد مؤتمر للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها، الذي اعتمد معاهدة حظر الأسلحة النووية. إنه لشرف لنا أن نكون أول بلد يوقع على المعاهدة وعملية تصديقنا عليها جارية. وتيرة التوقيعات والتصديقات الجديدة قد فاقت التوقعات. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من القانون الدولي ونظام نزع السلاح القائم على

القواعد. أبرمت المعاهدة لتبقى ومن الواضح أنها أكثر التدبير المتاحة فعالية، إذا كنا جادين في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونلاحظ مع التقدير أن مؤتمر نزع السلاح تمكن من القيام بعمل موضوعي هذا العام من خلال هيئاته الفرعية، والتي اعتمدت تقاريرها بتوافق الآراء. بينما لا يزال وضع برنامج عمل شامل ومتوازن يمثل تحديًا، فإننا نعتقد أن التقدم المحرز خطوة مهمة في ذلك الاتجاه. ويحدونا الأمل في أن يقوم الأمين العام، عند تقديم مخطط ميزانيته في هيئات الأمم المتحدة المختصة، بمراعاة الحاجة إلى تعزيز الدعم البشري والمتعلق بالميزانية لمكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، حتى يتسنى لهما تلبية الطلب المتزايد لمؤتمر نزع السلاح واتفاقيات نزع السلاح الأخرى.

لقد وجدت أن تجربة تنسيق الهيئة الفرعية المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مرضية بشكل خاص، وأن وجود اتفاق على تقريرها الهام يعكس بشكل إيجابي الروح التي سادت خلال تلك المداولات. آمل أن نتمكن من إحراز المزيد من التقدم لضمان تطور استكشاف الفضاء بشكل سلمي ولصالح الجميع على الأرض. والبرازيل أيدت إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في الطلبات وتقديم توصيات بشأن عناصر صك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي أتشرف أيضا برئاسته. وسأقدم تقريرا عن التقدم الذي أحرزه الفريق خلال المناقشة المواضيعية للجنة.

ونعيد التأكيد على الدور الحاسم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار ونزع السلاح. يتعين على جميع الأطراف المشاركة بشكل بناء من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة لدورة الاستعراض الحالية. يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية وما يسمى بالبلدان الجامعة التي تنتقد معاهدة حظر الأسلحة النووية تعميق مشاركتها في نزع السلاح، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز تنفيذ استخداماتها السلمية، مما يبرهن على أن لديها بالفعل ما تسهم به في عملية الاستعراض لعام ٢٠٢٠.

يشعر الكثير منا بالإحباط جراء الفشل في عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويظل ذلك جزءًا لم يتحقق بعد من الحزمة المتفق عليها عام ١٩٩٥ لتمديد معاهدة عدم الانتشار. يجب علينا معالجة تلك الحالة. والبرازيل، ستواصل كعضو في معاهدة تلاتيلولكو، دعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، ونحن نفخر بأننا طورنا مع الأرجنتين نموذجًا ناجحًا للتعاون الإقليمي وبناء الثقة، ممثلاً في الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها.

إن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية هو الضمان الوحيد الملزم ضد تكرار التجارب النووية. يجب وقف استمرار تطوير وتحديث الأسلحة النووية من خلال الاختبارات دون الحرجة وعمليات المحاكاة باستخدام الحاسوب، الأمر الذي يمكن أن يفسر على أنه انتهاك لنص وروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وخرق للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وانتشار الاستخدام الكيدي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمر يثير بالغ القلق. لا يمكن التغاضي عن الهجمات الإلكترونية، لم يعد بإمكاننا قبول السلوك بلا ضابط في الفضاء الإلكتروني دون تعريض قيمنا المشتركة للسلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان للخطر. ونحن نؤيد ولاية واضحة للمضي قدما بالأعمال ذات الصلة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في الأمم المتحدة عن طريق آليات شاملة، على نحو لا يمنع الإعراب عن المواقف المختلفة والنظر فيها. كانت البرازيل من أوائل الدول التي وقعت معاهدة تجارة الأسلحة، ويسرنا أن نعلن أن وثيقة تصديقنا قد أودعت في آب/أغسطس.

والبرازيل تدين بشكل قاطع وبشدة استخدام أي شخص للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. ونشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في النزاع في سورية، ولكننا نحذر من أن التحقيقات في الانتهاكات يجب أن تكون قوية ومتوازنة ونزيهة. وتنفيذ إقامة مكتب خاص للإسناد يتطلب مناقشات أكثر تفصيلا بشأن ولايته وهيكله وأساليب عمله قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

تشعر البرازيل بالتشجيع للتطورات الأخيرة في الحوار بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وكذلك بين كوريا الشمالية والجنوبية، والالتزامات الهامة التي أعلنت في مؤتمري قمة سنغافورة وبانمونجوم. وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، تصر البرازيل على أنه لا يوجد بديل للحل الدبلوماسي التفاوضي بشأن برنامج إيران النووي، مهما كانت حساسيته أو تحدياته.

أخيرا، يصر وفد بلدي على أن أفضل سبيل لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية هو أن نبني تدريجيا إطارها المؤسسي. وإن إنشاء منظمة للاتفاقية والتفاوض على نظام ملزم للتحقق يوفرا وسائل فعالة لردع التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية والتصدي له. وفي هذه المرحلة، بما أننا نواجه تحديا يتمثل في اندثار الالتزامات المتعددة الأطراف، فلنلتمس التوجيه والإلهام من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي نصت على أن الإرادة السياسية والأداء الفعّال للألية الدولية المناسبة أساسيان لمعالجة مشاكل نزع السلاح وأثاره المختلفة. والبرازيل مستعدة دائما للبناء على الرؤية الموحدة المجسدة في ذلك الاتفاق الإطاري التأسيسي.

السيد برموديس الباريس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وكذلك أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم، ويمكنكم، يا سيادة الرئيس، أن تعولوا على دعم وفدي.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل السلفادور، سابقا في هذه الجلسة بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن أوروغواي، وهي بلد محب للسلام وملتزم بالدفاع عن السلم والأمن الدوليين، تؤيد تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك الإزالة التامة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة. إذ أن وجود الأسلحة النووية بحد ذاته يشكل خطرا لا يمكن تصوره على أمن وبقاء البشرية جمعاء. ومن هنا نحض على إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة شفافة ولا رجعة فيها، ويمكن التحقق منها، ومن دون شروط مسبقة أو تحفظات وضمن إطار زمني متفق عليه ومتعدد الأطراف. ونعتقد أنه لا يمكن تبرير نقل الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أو استخدامها، وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تزيل الأسلحة النووية من مذاهبها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية.

يساورنا القلق إزاء المأزق المتعلق بالامتثال للالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإمكانية قيام بعض البلدان بتطوير منظومات أسلحة جديدة، أو إعلانها عن استعدادها القيام بذلك. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مضاعفة جهودها لتخفيض ترساناتها النووية.

ونأسف لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. ونهيب بالدول المدرجة في المرفق ٢، التي يعتبر تصديقها ضروريا لدخولها حيز النفاذ، التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة من دون مزيد من التأخير. ونشدد على أهمية معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ينبغي إلا ينظر إلى الصك على أنه عقبة أمام تحقيق هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل كأداة تكمل وتعزز مخططها. ولذلك نحث جميع الدول على النظر في التوقيع أو التصديق عليه.

لقد دأبت أوروغواي طوال سنين على ممارسة ما تنادي به. ومن بين الصكوك الدولية الأخرى، إنها دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، بعد أن أودعت صك تصديقها في ٢٥ تموز/يوليه، وهي أيضا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر التجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو. ومن الجدير بالذكر أن أوروغواي انتُخِبتْ أيضا عضوا في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

إن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بالنسبة لأوروغواي، يشكل أيضا أولوية في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. واستخدام هذه الأسلحة يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي ولا يمكننا تأييده. ونشدد على أهمية الوفاء الفعّال بالالتزامات المنبثقة عن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ونبرز ما تقوم به منظمة حظر الأسلحة من أنشطة ومراقبة. ومن هذا المنطلق، لا مندوحة من الاحترام الكامل لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونحث الدول الحائزة لتلك الأسلحة على الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات السالفة الذكر، بما في ذلك إزالة ترساناتها، وضمان أن تتجسد التزاماتها الدولية في أنظمتها الداخلية.

كذلك أوروغواي دولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة ونحض جميع البلدان على النظر في التوقيع عليها أو التصديق عليها من دون تأخير. والتآزر مع برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التعويل عليها، ما فتئ المجتمع الدولي يطور أدوات قيمة تكتسي عالميتها وتنفيذها فعالية حاسمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الأمن والرفاه والتعايش السلمي لمجتمعاتنا، وفي الوقت نفسه حماية الأرواح البشرية وحقوق الإنسان لسكانها.

نتذكر أيضا بأن التكلفة في الصراعات المسلحة، من حيث الخسائر في الأرواح البشرية، مرتفعة بشكل مفزع، إذ أن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون، ولا سيما النساء والأطفال. وفيما يتعلق باستخدام المواد المتفجرة، نحض الدول على الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، لأن ذلك من شأنه أن يخفض عدد الوفيات والإصابات، ويخفف من الآثار النفسانية بين السكان المدنيين، التي لا يمكن في معظم الأحيان عكس مسارها، بالإضافة إلى الدمار المادي الناتج عن تلك الأسلحة والذي يعوق جهود إعادة الأعمار.

نسلم بالحق السيادي لكل دولة، وفقا لنظامها القانوني الداخلي، في تنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية على أراضيها، فضلا عن مصالحها السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية المشروعة فيما يتعلق بالتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ومع ذلك، نعتقد أن الدول التي تنتج وتبيع الأسلحة تتحمل مسؤولية بأن تكون صارمة بشكل خاص في معالجة مختلف الجوانب المتصلة بإنتاج هذه الأسلحة وتكديسها وتخزينها وحمايتها. والتحكم في الحصول على الأسلحة يعتبر أكثر أهمية عندما

نضع في اعتبارنا أن الجماعات الإرهابية، التي تدعمها صلاتها بالجريمة الدولية، تحصل على الأسلحة التقليدية وتستخدمها، وأن هناك تهديدا حقيقيا بوقوع أسلحه الدمار الشامل في أيدي تلك الجماعات.

نحن ندافع عن الحق في إجراء البحوث والتطور العلمي والتكنولوجي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، على أساس الشفافية والضمانات، والامتثال للمستويات الأمنية المقبولة دوليا. ونبرز الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها في مجال التعاون التقني ونقل التكنولوجيا للأغراض السلمية. وتتشرف أوروغواي بكونها انتُخبت لعضوية مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

في الختام، من واجب الدول الأعضاء مضاعفة جهودها للمضي قدما نحو الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل، في ظل رقابة دولية صارمة وفعّالة. ويجب إلا نفوت فرص التفاوض التي قد تنشأ في المستقبل. سيتيح لنا المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ فرصة لإحراز تقدم في مجال حيوي في جدول أعمال نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، يجب علينا تعزيز الشفافية ورفع درجة الثقة المتبادلة، وتمهيد الطريق نحو السير بحسن نية وباحترام متبادل، استنادا إلى المبادئ الملتزم بها في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها التحرك صوب عالم أكثر استقرارا وأمنا، وتحرير الموارد من صناعة الأسلحة من أجل تنمية ورفاه مجتمعاتنا.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): يهنئكم وفد بلدي سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، ويتمنى لكم كل النجاح.

تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2) وتود تقديم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

إن فرنسا ليست راضية عن استمرار تدهور البيئة الأمنية الدولية. حيث يواجه المجتمع الدولي بيئة استراتيجية أكثر تعقيدًا وتهديدًا على نحو لا يمكن التنبؤ به، ومن مسؤوليتنا مواجهتها. وأضحى التهديد الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أكبر من أي وقت مضى.

ومن غير المقبول أنه يجب علينا أن ندين استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية هذا العام. وقد تواصل استخدام تلك الأسلحة الفتاكة منذ عام ٢٠١٢، وكان الهجوم الذي وقع في دوما بشرق الغوطة في ٧ نيسان/أبريل بمثابة تذكير قاس آخر بذلك. وليس ثمة شك في مسؤولية قوات الأمن والقوات المسلحة السورية عن ذلك الهجوم. ولا تزال سورية تنتهك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويجب أن يكون مشروع القرار الذي سيناقش مرة أخرى هذا العام في اللجنة الأولى حازما وأن يشير إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حظر استخدام الأسلحة الكيميائية. وكما قال الرئيس الفرنسي في الأسبوع الماضي، لن نقبل أي استخدام إضافي للأسلحة الكيميائية في سورية.

كما أنه من غير المقبول استخدام غاز الأعصاب في المملكة المتحدة، في سالزبري في ٤ آذار/مارس وفي أميسبري في ٣٠ حزيران/يونيه. وتؤكد نتائج التحقيق البريطاني، إلى جانب نتائج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، استخدام غاز نوفتشوك الذي طوره الاتحاد الروسي. وتنتهك هذه الأعمال، القانون الدولي وتضر بشكل خطير بنظام الأمن الجماعي، وتنتهك كل مبادئ التعاون والاحترام المتبادل. وأثني على شفافية السلطات البريطانية طوال التحقيق.

وليس خيارا أن نستسلم للحالة الراهنة ونلاحظ بأسف حالة الجمود في المؤسسات التي كان ينبغي أن تكون قادرة على إنهاء الأزمة السورية. فقد أدت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي هذه الجرائم إلى إنشاء شراكة دولية ضد الإفلات

من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، في باريس في ٢٣ كانون الثاني/يناير. والشراكة التي تضم ٣٩ دولة مفتوحة أمام جميع البلدان التي ترغب في الانضمام إليها. وأدت الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عقدت في شهر حزيران/يونيه، إلى اعتماد قرار هام للتصدي لخطر استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي يشكل علامة هامة على الردع.

وتواصل فرنسا دعمها القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أظهر الاتفاق، الذي أبرم في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥، أن الحوار يمكن أن يحقق نتائج ملموسة وفعالة في عدم الانتشار. وقد علمت فرنسا بأسف وقلق، إلى جانب ألمانيا والمملكة المتحدة بقرار الولايات المتحدة الشروع في انسحابها من خطة العمل المشتركة. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها المستمر بالاتفاق الذي وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويجب على إيران أن تحترم بشدة جميع بنود الاتفاق على المدى الطويل. ونشجع إيران على ضبط النفس في ردها على القرار الأمريكي. كما تشعر فرنسا بالقلق إزاء التطور السريع لبرنامج إيران الخاص بالقذائف التسيارية.

وتشيد فرنسا بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تعليق تجاربها النووية وإطلاق قذائفها التسيارية، وكذلك إغلاق موقع التجارب النووية. إن الالتزامات التي تعهدت بها كوريا الشمالية في مؤتمرات القمة الثلاثة يجب أن تتبعها بسرعة إجراءات ملموسة وقابلة للتحقق، ويتعين أن نظل متيقظين تمامًا. ولن ينسى أحد انتهاكات كوريا الشمالية الماضية لنظام عدم الانتشار. ولن يكون لأي تقدم في المفاوضات معنى إلا إذا أدى إلى إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وستضمن فرنسا استمرار دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إعطاء الأولوية لتسوية هذه الأزمة، كما فعلت في ٤ أيار/مايو في جنيف من خلال تقديم إعلان تدعمه ٦٣ دولة من الدول الأطراف.

بالإضافة إلى قضايا الانتشار هذه، يجب إبراز أهمية التوازن الدولي الشامل. وقد أدى الجهل بالتهديدات الحالية وتدهور بيئتنا الاستراتيجية إلى التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليو ٢٠١٧. وكما تعلم اللجنة، لم تشارك فرنسا في تلك المفاوضات ولا تعتزم الانضمام إلى المعاهدة. والمعاهدة ليست ملزمة لنا ولا ترتب التزامات جديدة بالنسبة لنا. وترى فرنسا ودول أخرى كثيرة في أوروبا، وخاصة في آسيا، بأن الردع النووي لا يزال يقوم بدور في الحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. ولن تغير المعاهدة الجديدة ذلك أبدا. إنها محفوفة بالمخاطر وتقوض مصداقية نظام عدم الانتشار. كما أنها تضع قاعدة تنافس معاهدة عدم الانتشار وتقوض معايير التحقق الدولية.

وترحب فرنسا بحقيقة أن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ قد أدى إلى الاتفاق على برنامج عمل فيما بين الدورات. ولا يمكننا المخاطرة بإضعاف معايير عدم الانتشار البيولوجي والامتثال لها على المدى الطويل. وفي علامة مشجعة أخرى، ترحب فرنسا بالعمل الذي تم القيام به داخل الهيئات الفرعية الخمس لمؤتمر نزع السلاح واعتماد أربعة تقارير مهمة للغاية. أخيرًا، يجب البحث عن حلول مستدامة لصعوبات التمويل، مع ضمان احترام التعددية اللغوية.

إن العديد من الأحداث القادمة الكبرى تعني أننا بحاجة إلى التقدم معًا. وسيتعين على اجتماع اللجنة التحضيرية الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ربيع عام ٢٠١٩، إتاحة إحراز تقدم في التنفيذ الكامل والمتوازن للركائز الثلاث لنظام عدم الانتشار. كما ثبت بالفعل بشكل ملموس من خلال اتخاذ

تدابير ملموسة ونزيهة لنزع السلاح النووي، تظل فرنسا ملتزمة بهدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، عندما تسمح الحالة بذلك، مع توفير الأمن غير المنقوص للجميع.

وسيواصل بلدي العمل بحزم على تنفيذ الخطوات الرئيسية التالية في نزع السلاح النووي: مواصلة بذل الجهود لخفض الترسانات الأمريكية والروسية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإطلاق المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون، والعمل على التحقق من نزع السلاح النووي. ومن الضروري الحفاظ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في أوروبا. وبالمثل، سوف نستمر في تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الحفاظ على معاهدة ستارت الجديدة حتى عام ٢٠٢١، وتجديدها حتى عام ٢٠٢٦، وبدء المحادثات على الفور بشأن معاهدة لاحقة.

ويجب تجديد تصميمنا على إحراز التقدم على مسار نزع السلاح ومكافحة انتشار الأسلحة التقليدية. ولن تتمكن معاهدة تجارة الأسلحة من تحقيق أهدافها إلا إذا أصبحت عالمية حقًا. وتظل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة منتدى رئيسيا لمناقشة أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل الفتاكة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. علاوة على ذلك، فإن فرنسا فخورة بشكل خاص برئاسة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في شهر حزيران/يونيه. وقد ساعد ذلك الاجتماع على إعادة تعبئة الدول ضد آفة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي عالم سريع التغير، تزداد الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء الإلكتروني. ولا يمكننا قبول اختلاف النُهج فيما بين البلدان. وفي هذا الصدد، وفي إطار منتدى باريس للسلام ومنتدى إدارة الإنترنت، ستطلق فرنسا مبادرة رئيسية، هي ”نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني“.

في الختام، تعقد دورة اللجنة الأولى الثالثة والسبعون مرة أخرى في سياق صعب. ومع ذلك، فقد أظهرت لنا تجربتنا أنه من خلال الجهود الجادة التي تبذل بحسن نية من أجل التفاوض، يمكن إحراز تقدم لتعزيز بنية القانون والأمن الجماعي.

السيد مولنار (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم سيدي على انتخابكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2). لذلك، سأدلي ببضع ملاحظات فقط من منظورنا الوطني.

لطالما كانت هنغاريا ترى أن نزع السلاح وعدم الانتشار جزآن لا يتجزآن من هيكل الأمن الدولي. وبالتالي، لا يمكن تحقيق نتائج دائمة في هذا المجال إلا إذا أدت جهودنا إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ونلاحظ في هذا الصدد أن الأمين العام، في بيانه ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، يعترف بتعقيد البيئة الأمنية الحالية وتقلبها، ويقر بضرورة إسهام نزع السلاح في إيجاد بيئة أكثر أمنا وأمانا.

أما المجال الواضح وضوح الشمس الذي يجب أن يؤخذ فيه السياق الأمني الاستراتيجي في الاعتبار فهو نزع السلاح النووي. وبالتالي، يتعين علينا أن نشدد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خلال العقود الخمسة تقريبا التي مرت على وجودها، أثبتت أنها ليست فقط حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي فحسب، بل إنه أيضا، من خلال المادة السادسة، هي الإطار الواقعي الوحيد لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ولذلك، في الاحتفال بالذكرى

السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، يجب أن تحافظ دورة الاستعراض الحالية على سلامة المعاهدة وتدعمها

بما أن هناك مواقف مختلفة بشأن نزع السلاح النووي، فيجب أن نركز على المجالات ذات الأرضية المشتركة. فلا يوجد حل سريع للمسألة. ولا يمكن لأي عملية أن تسفر عن نتائج ملموسة إلا عملية شاملة وتدريجية ترتكز على خطوات ملموسة، وتشترك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن لبنة البناء الأساسية التي لا غنى عنها، وأن كانت لا تزال مفقودة، في هذا النهج التدريجي، هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب الدولية، بنظامها العالمي للرصد الموثوق والدقيق بدرجة عالية، ذخر فريد من نوعه. وقد أثبت فعالية ذلك النظام مرة أخرى في اكتشاف التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتالي، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أضحت أكثر أهمية وأن دخولها حيز النفاذ أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى، على النحو الذي كرره قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). لذلك نعلق أهمية كبيرة على تعزيز عالميتها وإقناع جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ بالتصديق على المعاهدة. وفي ذلك السياق، نرحب بتصديق تايلند على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبتوقيع توفالو عليها.

من الخطوات الملموسة الأخرى الرامية إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. من هنا، ترحب هنغاريا بتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية انظر (A/73/159)، الذي يتضمن مجموعة من عناصر المعاهدات المحتملة التي من شأنها أن تيسر مهمة المفاوضين في المستقبل. ونؤيد أيضا توصية الفريق بأن تبدأ مفاوضات معاهدة وقف إنتاج الأسلحة الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح من دون مزيد من التأخير.

من العناصر الأساسية الأخرى للنهج التدريجي تطوير آليات وأدوات فعّالة وموثوقة للتحقق والرصد. ونتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل معا من أجل إنشاء مجموعة من أدوات التحقق. لذلك، يشرف هنغاريا المشاركة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ونشارك أيضا بهمة في أعمال الشراكة الدولية من أجل التحقق من نزع السلاح النووي، مع التركيز على الجوانب التقنية وبناء القدرات من أجل التحقق.

ترحب هنغاريا بالتطورات البطيئة، غير أنها واعدة، في شبه الجزيرة الكورية، التي أدى فيها الموقف الموحد والحازم الذي اتخذه المجتمع الدولي دورا أساسيا. ومع ذلك، لا تزال برامج القذائف النووية والتسيارية التي وضعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل مصدر قلق بالغ. وإلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي على نحو كامل، ويمكن التحقق منه، ولا رجعة فيه، يجب الإبقاء على الجزاءات وإنفاذها بصرامة.

تؤيد هنغاريا تأييدا تاما هدف المجتمع الدولي المتمثل في كفالة أن يظل البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية سلميا. ونعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال أفضل وسيلة ممكنة للحصول على ضمانات بشأن الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي، مع جني الشعب الإيراني فوائد اقتصادية ملموسة.

تتشاطر هنغاريا تماما القلق من أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استعمالها ما برح يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين

والتنمية المستدامة. إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه من بين أهم الجهود المبذولة لمكافحة تلك التهديدات. وترحب هنغاريا بالوثيقة الختامية التقدمية والطموحة (A/CONF.192/2018/RC. 3، المُرفق) التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي انعقد في حزيران/يونيه. وعلى الرغم من أنه لا يزال أمامنا شوط طويل، تبرز بوضوح الوثيقة الختامية الطريق الذي يتعين علينا أن نسلكه خلال السنوات الست المقبلة لتحقيق أهدافنا.

أما فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، فلا يزال التنفيذ الفعّال لها، واكتسابها الطابع العالمي، أمرا في غاية الأهمية للنهوض بغرض المعاهدة. وترحب هنغاريا بالتقدم المحرز في تطوير نُظم المراقبة الوطنية، وبناء القدرات ذات الصلة. ونحن مسرورون أيضا للوتيرة التي تسير بها عالمية المعاهدة. بيد أنه ما دامت الجهات الفاعلة الرئيسية التي تمثل مشاركتها فروقات نوعية في ذلك خارج نطاق المعاهدة، سيظل أثر المعاهدة وكفاءتها محدودين. ويتعين علينا أيضا أن نبني أكثر على التأثير المتعاضد على نحو متبادل للمنظمات والآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة، مثل برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وأن نرسي عناصر التآزر معها ونعززها.

ما انفك هذا العام مؤلما ونقطة فاصلة في ما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في أجزاء مختلفة من العالم. لا بد من أن الانتهاك المستمر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل مسألة تبعث على القلق الشديد لدى المجتمع الدولي بأسره. وتدين هنغاريا أي استخدام لهذه الأسلحة، بما في ذلك استخدام أي مواد كيميائية سامة كأسلحة. ونرى أنه لا بد من محاسبة المسؤولين عن ذلك. ومن هنا، نعتبر القرار الذي اتخذته مؤخرا الدورة الاستثنائية الرابعة للدول الأطراف في الاتفاقية لتعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي وثبة إلى الأمام. وإزاء هذه الخلفية، نستعد للمؤتمر الاستعراضي الرابع، ونتوقع أن يتخذ المؤتمر القرارات اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

أخيرا، وليس أخرا، اسمحوا لي أن اذكر الوفود بأن هنغاريا، وفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، قد أعدت مشروع قرار بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وهي ركيزة أساسية للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتبين التغييرات الجوهرية التي أدخلت على مشروع القرار التقدم المحرز في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية والقرارات التي اتخذها الاجتماع الأخير للدول في العملية التي تخللت الدورات في الفترة التي سبقت عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل، كذلك المسائل المالية. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار سيعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء، كما لا يزال عليه الحال حتى الآن.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، ونتمنى لكم النجاح في إدارة دفة عمل اللجنة الأولى.

نؤيد البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)، والسلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بعد ٧٣ عاما من القصف الإجرامي على هيروشيما وناغازاكي، لا يزال يوجد ما يقرب من ١٤ ٤٠٠ سلاح نووي في العالم، منها ٣ ٧٥٠ سلاحا نُشرت ٢ ٠٠٠ سلاح نووي في حالة تأهب من الناحية التشغيلية. تكرر كوبا الإعراب عن قلقها العميق إزاء مجرد وجود الأسلحة النووية. ومن الخطورة البالغة أن تعزز الدول الحائزة للأسلحة النووية دور تلك الأسلحة في مذاهبها العسكرية وأن تخفض العتبة من أجل النظر في

استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك التصدي لما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية.

تؤكد كوبا مجددا أن المواقف والمذاهب العسكرية القائمة على الردع النووي لا مبرر لها وتتعارض مع الالتزامات المقطوعة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما قال الرئيس الكوبي ميغيل دياس – كانيل بيرموديس في خطابه الأول أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر،

”الواقع أن الهيمنة العسكرية والنووية ليست مستمرة فحسب، بل توسع نطاق سيطرتها على حساب آمال أغلبية الشعوب التي تعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل، وكوبا تتشاطر هذا الفكر“ (A/73/PV. 8، صفحة ٤١).

مما يثير الجزع أن ما يشكل انتشارا رأسيا متسارعا ونوعيا، يستثمر سنويا ملايين وملايين من الدولارات في صناعة الحرب، ويجري تحديث الترسانات النووية القائمة وتطوير منظومات جديدة للأسلحة النووية، بدلا من تخصيص هذه الموارد الضخمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي وضعت في إطار مكافحة الجوع والفقر. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من استعادة وإظهار الإرادة السياسية والمسؤولية عن هدف نزع السلاح النووي فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في هذا العام.

وبوصفنا خامس دولة تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ستواصل كوبا كفالة تنفيذ المعاهدة، التي تحظر استخدام الأسلحة النووية ووجودها وتطويرها، وتعيد التأكيد على أنها لا إنسانية وغير أخلاقية ولا يمكن تبريرها من الناحية الأخلاقية، فضلاً عن استكمالها بتدابير فعالة تؤدي إلى القضاء التام على تلك الترسانات بطريقة فعالة وشفافة ولا رجعة فيها.

وسنواصل أيضاً تشجيع عقد اجتماعات سنوية رفيعة المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وتؤيد كوبا الإجراءات المبيّنة في خطة الأمين العام لنزع السلاح لتعزيز هدف نزع السلاح النووي وضمان الاعتراف به بوصفه الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح.

ونضم صوتنا إلى أصوات الأغلبية في رفض قرار حكومة الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، أو الاتفاق النووي، مع جمهورية إيران الإسلامية. ونرحّب بعملية التقارب والحوار بين الكوريتين، وهو السبيل لتحقيق السلام الدائم والمصالحة والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتؤيّد كوبا الحظر والإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل باعتبار ذلك الضمان الوحيد الفعال لمنع حيازتها واستخدامها، بما في ذلك من جانب الإرهابيين. وبلدنا يرفض رفضاً قاطعاً استخدام أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة تحت أي ظرف من الظروف. وتمتثل كوبا امتثالاً صارماً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وهي مقتنعة بأهمية الحفاظ عليهما. ونرفض النهج الانتقائية وغير الشفافة وذات الدوافع السياسية في تطبيق هذه الصكوك الدولية، كما نرفض أي تفسير مشوّه لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء آليات وإجراءات خارج نطاقها.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤكّد كوبا من جديد أن من الضروري اعتماد بروتوكول ملزم قانوناً، يعززها ويستبعد إلى الأبد إمكانية استخدام تلك الأسلحة. ولا بد من إزالة جميع القيود التي تعوق توسيع نطاق التبادل، لا سيما مع البلدان النامية، لمواد ومعدات وتكنولوجيا الأنشطة النووية والكيميائية والبيولوجية للأغراض السلمية، بما يتسق مع المعاهدات الدولية ذات الصلة. ونكرر إدانتنا القوية لفرض الجزاءات الجائرة والانفرادية.

وفي بيئة دولية تتسم بتعالي دقات طبول الحرب والخطاب العدائي وباستعمال القوة والتهديد باستعمالها وبفرض الجزاءات والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، فإن تزايد الإنفاق العسكري العالمي البالغ ١,٧٤ تريليون دولار يشكل مدعاة للقلق وعدم الثقة. ويمثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو آفة دولية تؤثر على معظم المناطق والبلدان في العالم، أيضاً أمراً مثيراً للقلق. وفي هذا الصدد، تكرر كوبا التزامها بمواصلة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبالوثائق الختامية لمؤتمراته الاستعراضية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تؤيد كوبا بدء مفاوضات بشأن إبرام صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أو الروبوتات القاتلة ووضع قواعد تنظيمية للمركبات العسكرية الهجومية الموجهة عن بعد، والتي تمثّل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المحفل المثالي لها.

وتكرر كوبا رفضها عسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الحاسوبي والاستخدام السري وغير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمهاجمة دول أخرى. والتزاماً منها بالمبادئ الراسخة، ستواصل كوبا الدفاع عن تعددية الأطراف في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار والمطالبة باحترام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أولاً أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. ونعرب عن أطيب تمنياتنا لكم، سيدي الرئيس، في الاضطلاع بالولاية المهمة المسندة إليكم ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي.

إن نزع السلاح عنصر حيوي من عناصر السلام والاستقرار والأمن على كوكبنا. ويعتقد البعض أن إقامة السلام هو الشرط الأساسي لنزع السلاح النووي، في حين يورِد البعض الآخر أدلة على أن نزع السلاح النووي أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام العالمي. وتتمثل رؤيتنا في أنه ينبغي ويمكن السعي بشكل متواز إلى تحقيق نزع السلاح والسلام، وذلك على أساس الثقة المتبادلة. فلا يمكن ولا ينبغي حل النزاعات بين البلدان بالوسائل العسكرية ويظل ذلك ذا أهمية هائلة في عصرنا.

إننا نعيش اليوم في ظروف أمنية عالمية صعبة، تعتمد فيها الدول الكبرى من جديد على القوة وتسعى لتحقيق التفوق. وفي ظل هذه الظروف، نقوم على نحو متزايد بإهدار الإنجازات التي تحققت في القرن الماضي في بناء نظام مستدام وطويل الأجل للأمن والاستقرار العالميين. فكيف يمكن للبلدان أن تساهم في هيكل الأمن العالمي عندما تتعرض أركانه الرئيسية للخطر بسبب تزايد عزم الدول الكبرى على اللجوء إلى المواجهة والإعداد لحرب عالمية طويلة الأمد؟

إن فكرة القضاء على الحروب والنزاعات هي جوهر بيان الرئيس نور سلطان نزاربايف المعنون: العالم في القرن الواحد والعشرين. وما فتئ يحذّر قادة العالم بلا كلل من أن كوكبنا قد بات الآن على شفا حرب باردة جديدة تهدد الإنجازات التي تحققت خلال العقود الأربعة الماضية من تدابير بناء الثقة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، عقدت كازاخستان أثناء رئاستها لمجلس الأمن جلسة إحاطة مواضيعية خاصة رفيعة المستوى في ١٨ كانون الثاني/يناير بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتدابير بناء الثقة (انظر S/PV.8160).

وقد بيّن الرئيس نزاربايف أن القنابل والصواريخ النووية لا تملك قوة حقيقية. فالحماية الحقيقية تُستمدّ من خلال ثقة المجتمع الدولي. وفي الواقع، نجحت تدابير بناء الثقة على مدى القرن الماضي في وقف سباق التسلّح ومنع حدوث كارثة نووية.

ويتوقع العالم من الدول النووية اليوم اتباع النموذج الرؤيوي الذي وُضع بالفعل، والذي لم يحظ، للأسف، بالتحقيق والاعتراف الكاملين. ويجب علينا أن نجد طريقة لاستعادة الثقة السياسية والحوار الهيكلي في الشؤون الدولية.

إن استمرار التطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية يثبت مدى أهمية هذا النهج. وقد ناصرت كازاخستان بثبات نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وهي على استعداد لتشاطر خبرتها العملية التي خضعت لاختبار الزمن وثبتت نجاعتها. وسيكون بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو مثال آخر على الثقة والاطمئنان المتبادلين. وقد برهنت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي على الثقة وحسن النية لديها بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. ويتعين اتخاذ الإجراءات الحازمة نفسها من جانب الدول المتبقية، التي يلزم تصديقها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة. وفي هذا الصدد، فإن خطة الأمين العام لنزع السلاح قيّمة للغاية، لأنها وُضعت في سياق حقائق جيوسياسية معقّدة، وقد جرى طرحها في ظل عدم استقرار الأمن الدولي على الصعيد العالمي. وهي تؤكّد من جديد التزام الأمم المتحدة القوي بقضية نزع السلاح.

ويشكل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره إحدى الأولويات الرئيسية في السياسة الخارجية لكازاخستان. وقد قطع بلدنا شوطاً طويلاً في مناصرة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، بعد أن كان ذات يوم موطناً لرابع أكبر ترسانة نووية ولأحد أكبر مواقع التجارب النووية في العالم، الموجود في سيميبالاتينسك. وستواصل كازاخستان اتخاذ خطوات عملية نحو إيجاد عالم خالٍ من التهديدات النووية.

وقد حثّ الرئيس نزاربابييف مجدداً المجتمع الدولي على بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، الذي يصادف مئوية الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن أكثر من ٢٠ عاماً لا تزال تفصلنا عن هذا التاريخ، فسيكون من الصعب للغاية تحقيق هذا الهدف ما لم تتخذ إجراءات ملموسة ومتضافرة. لقد خسرنا بالفعل عقودا من دون تحقيق أي تقدم عملي في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان هذا هو السبب وراء عملية المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت في العام الماضي، والتي أسفرت عن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد وقعت كازاخستان على المعاهدة في آذار/مارس ونعتزم التصديق عليها قريبا.

أطلقت كازاخستان قبل ثلاث سنوات عملية اتخاذ القرار ٥٧/٧٠، بشأن ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“، كوسيلة لتحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتزم إعادة طرح مشروع قرار بشأن هذه المسألة في هذا العام ونطلب الدعم القيم للدول الأعضاء في هذا الصدد.

وسيمثل توحيد الجهود التي تبذلها المناطق الخالية من الأسلحة النووية مهمةً أخرى ذات أولوية بالنسبة لكازاخستان خلال هذه الدورة. وستنظم كازاخستان، على هامش انعقاد اللجنة الأولى، اجتماعا لمنتدى النقاش النووي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة سبل تعزيز التفاعل بين هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، اقترح رئيس بلدي في العام الماضي توحيد جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل إعطاء زخم جديد وتوسيع هذه المناطق في جميع أنحاء العالم. ونقترح أيضا عقد اجتماعات مشتركة رفيعة المستوى بين المناطق على أساس منتظم ومتواتر، وأستانا على استعداد لاستضافة أول اجتماع من هذا القبيل.

إن دول آسيا الوسطى، التي تشكل المنطقة الوحيدة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي، ملتزمة بقوة بمواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على معاهدة سيميبالاتينسك. ونتطلع إلى تصديق الولايات المتحدة على بروتوكول ضمانات الأمن السلبية، الملحق بالمعاهدة. ولا يزال عقد مؤتمر بشأن

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يمثل أحد تحدياتنا الراهنة. ومن الضروري أن نبذل كل جهد ممكن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وأوروبا والمنطقة القطبية الشمالية.

فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، تؤيد كازاخستان استمرار تنفيذ هذه الخطة والحفاظ عليها، ونحن لا نرى بديلا عنها. وعلى الرغم من التعقيدات الواضحة المتصلة بالتزامات بعض الأطراف في الاتفاق، فإننا نأمل أن يستمر تنفيذها. ونظرا للانتقادات الموجهة لنظام عدم الانتشار الذي أُضعف كثيرا في سورية، فإن كازاخستان مقتنعة اقتناعا راسخاً بأن مجلس الأمن سيتمكن من التوصل إلى حل شامل لمسائل الإسناد والمقاضاة، من دون إحالة هذه الصلاحيات إلى هياكل أخرى وتعريضها للمزيد من الاستقطاب والتسييس. وفيما يتعلق بالاتجاهات الجديدة، يتعين علينا معالجة المسائل الحدودية. ويمكن أن تشكل الأنواع الجديدة من الأسلحة والتكنولوجيات الجديدة تهديدا أكبر إذا اقترنت بالأسلحة النووية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشارك في النداء الموجه من جانب الآخرين لأن يغتنم الجنس البشري كل فرصة ممكنة لمواصلة الزخم وإيجاد قوة دفع جديدة لنزع السلاح، من أجل إيجاد عالم أكثر سلامة وأمنا للجميع.

السيد ماكونفيل (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي القوي لعملكم.

لا يزال هدفنا المشترك يتمثل في بناء عالم، يمكن أن يعيش الناس في سلام وأمن ورخاء فيه. وتظل التوترات العالمية والنزاعات الإقليمية مصدرا للقلق البالغ، فيما تسهم التحديات الأخرى مثل الإرهاب والحوادث الحاسوبية الخبيثة في تدهور البيئة الأمنية الدولية.

ولا تزال أستراليا تشعر بقلق عميق إزاء ارتكاب مزيد من الانتهاكات لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل الدفاع عن هذه القاعدة الدولية الرئيسية. وتدعو أستراليا جميع الدول الأطراف إلى تقديم دعم قوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إنشاء آلية للإسناد في سورية وفي تطوير قدرة عالمية على الإسناد. وتبعث هذه الآليات رسالة واضحة مفادها أن مستخدمي الأسلحة الكيميائية سيخضعون للمساءلة. إن تحديد الجناة أمر بالغ الأهمية وخطوة ضرورية، حيث أنه يمكن أن يردع الآخرين الذين قد يفكرون في استخدام هذه الأسلحة البغيضة. ولا نزال ملتزمين بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونرحب بالمناقشات البناءة والأفكار الناشئة خلال سلسلة اجتماعات الخبراء التي عُقدت في آب/أغسطس.

وتظل أستراليا ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ظل بيئة أمنية تتسم بقدر أكبر من التعقيد وعدم اليقين، فإن نزع السلاح أكثر صعوبة ولكن لا مناص منه. ولا نزال مقتنعين بأن نهج الصبر والنزعة العملية والتطبيق العملي – وهو نهج تدريجي – هو أكثر السبل واقعية واستدامة في المستقبل. ويتطلب إحراز تقدم بذل جهود مضنية في التحقق من نزع السلاح وإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وزيادة الشفافية وغيرها من تدابير الحد من المخاطر وتعزيز القواعد المناهضة للتجارب النووية من خلال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشجع الدول على المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب لهذا العام، والذي نيسره مع شريكتينا المكسيك ونيوزيلندا.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تفي بغرضها. فهي تمكن من الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتحد من انتشار الأسلحة النووية وتوفر الإطار لنزع السلاح النووي. ويمثل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي يصادف مرور نصف قرن على دخولها حيز النفاذ، فرصة ذهبية لتدبر الماضي والتفكير في الكيفية التي يمكننا بها تعزيز التنفيذ في المستقبل. ومصالحنا المشتركة في تعزيز معاهدة عدم الانتشار تفوق كثيرا حجم خلافاتنا. وتتطلع أستراليا، جنبا إلى جنب مع شركائنا الأقاليميين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، إلى التوصل إلى تحقيق تقارب في الآراء خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

إننا نرحب بالجهود الكبيرة المبذولة في هذا العام من أجل تعزيز الحوار بشأن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونتطلع إلى أن تسفر تلك الجهود عن نتائج إيجابية ملموسة.

أتحول إلى إيران، حيث نود أن تظل خطة العمل الشاملة المشتركة سارية، وندعو إيران وجميع الأطراف المتبقية في الخطة إلى الاستمرار في الامتثال لها. إن بقاء الضوابط بشأن برنامج إيران النووي أمر يصب في مصلحتنا الجماعية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ينصب أحد أوجه التركيز الرئيسية لأستراليا على تعزيز تنفيذ وتحقيق عالمية المعاهدات الهامة، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي السنوات القادمة، ستطرح التكنولوجيات الناشئة تحديات جديدة. وهذا هو السبب في أننا نقدر المحادثات على الصعيد العالمي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تظل آفة الإرهاب تحديا عالميا. وعلى الرغم من أن تنظيم داعش قد فقد معظم الأراضي التي كان يسيطر عليها ذات يوم، فإن لديه مقاتلين قادرين على القيام بتمرد، في حين أن قدرته على الحث على شن هجمات تنطوي على تداعيات على أمن منطقتنا. ويلزم اتباع نهج متعدد الأوجه للتصدي لهذا التحدي، وينبغي أن يبدأ بمعالجة دوافع التطرف العنيف.

إن مصالح أستراليا الاقتصادية والأمنية في الفضاء الخارجي تتوسع على أساس زيادة قدراتنا الفضائية والمدعومة فضائيا. ونحن ملتزمون بتعزيز قواعد السلوك المسؤول والقواعد والقوانين الدولية للفضاء الخارجي.

وتعمل أستراليا مع الشركاء الدوليين على تعزيز النظام القائم على القواعد في الفضاء الإلكتروني، وتؤيد بقوة مواصلة المناقشات على مستوى الخبراء في الأمم المتحدة بشأن مسائل الفضاء الإلكتروني الدولية. لقد كان فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي هو المنتدى الأول الذي يتفق على أن القانون الدولي القائم وقواعد السلوك المسؤول للدول تنطبق في الفضاء الإلكتروني. ومن الأهمية بمكان أن تستمر تلك المناقشات. وتدعو أستراليا جميع البلدان إلى العمل البنّاء من أجل تعزيز وحماية السلام والاستقرار في البيئة الإلكترونية، التي نعتمد عليها جميعاً في نهاية المطاف.

ونرحّب بزيادة استخدام منتديات نزع السلاح هذا العام للمناقشات الموضوعية الهامة بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك الحد من المخاطر النووية. ويسرّ أستراليا أن ترأس هذا العام هيئة نزع السلاح، التي أرست الأساس للتوصل إلى نتيجة بتوافق في الآراء في عام ٢٠٢٠. وتؤيد أستراليا المشاركة الكاملة للمرأة والرجل على حد سواء في محافل الأمن الدولي. إن خطة الأمين العام لنزع السلاح مبادرة مفيدة، وتوفّر مجموعة واسعة من الخيارات للنظر فيها والتأكيد على أهمية الحوار وبناء الثقة.

وفي الختام، تظل أستراليا ملتزمة، في جميع هذه المجالات، بالقيام بدورها من خلال العمل البنّاء والتعاوني نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين من خلال عمل اللجنة الهام.

السيد سوخي (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها اللجنة الأولى، فإني أود أن

أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وإنني على ثقة بأن اللجنة ستعقد مداولات مثمرة تحت قيادتكم القديرة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وعلى الرغم من أننا نؤيّد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)، فإني أود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار. وإننا بحاجة إلى مواصلة بذل الجهود لكفالة التقيد الكامل بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضها. وفي هذا الصدد، تتيح دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة لإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

لقد كان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه من العام الماضي معلماً هاماً في حظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. فهذه الوثيقة الملزمة قانوناً تكمّل معاهدتي عدم انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية وتدعمهما سياسياً. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نواصل المشاركة بنشاط في تحقيق نفاذ الحظر الملزم قانوناً المفروض على جميع التجارب النووية واعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن الفشل الذريع لمؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل لا يزال يقلل من مصداقيته. ونعتقد أن أوجه القصور في المؤتمر تكمن أساساً في الخلافات بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أننا ندرك تماماً أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح لا يمكنهم إلغاء الاختلافات بينهم، فإننا نعتقد أنه لا يمكن السماح لهذه الاختلافات، الحقيقية والهامة جداً، بأن تستمر في إعاقة التقدم المحرز في المؤتمر. وتجدر الإشارة إلى وجود بارقة أمل في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. فمن خلال إنشاء الهيئات الفرعية الخمس في شباط/فبراير، انبرى مؤتمر نزع السلاح في مناقشات موضوعية للمرة الأولى في أكثر من ٢٠ سنة. ويحدونا الأمل في أن يُعاد إنشاء الهيئات الفرعية في العام المقبل. ومن المهم أن ينهض المؤتمر بالمناقشات التقنية إلى حين اعتماد برنامج عمله. ومع ذلك، علينا أن نأخذ في الحسبان أن قرار إنشاء الهيئات الفرعية للدخول في مناقشات موضوعية ينبغي ألا يحل محل برنامج العمل، بل أن ييسّر اعتماده.

إن تجربة منغوليا طوال عقدين من الزمن بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية يدل على أن ذلك واحد من أنجع الوسائل لضمان الأمن القومي للدول. إن هذه الصفة المعترف بها دولياً تُسهم في تعزيز الاستقرار وبناء الثقة في المنطقة. لقد اقترحت منغوليا أن تعمل بصفة منسّق للمؤتمر الرابع للأطراف والموقّعين على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي سيُعقد في نيويورك، بالاقتران مع مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٢٠.

ولطالما كانت منغوليا ملتزمة بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في شمال شرق آسيا. وفي هذا العام، شهد المجتمع الدولي عدداً من مؤتمرات القمة، ومنها مؤتمرات القمة بين الكوريتين، واجتماعات القمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين، ومؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تلهم أملنا في أن يسود السلام المستدام والتحقق من نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

ومنذ أوائل هذه الألفية، ما فتئت منغوليا تتبع سياسة التعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومعالجة عزلتها. وقد بررت التطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية فعالية تلك السياسة. ونرحّب بمؤتمرات القمة التاريخية، ونعتقد أن جميع الأطراف المعنية ستحافظ على زخم الحوار والمناقشات المفتوحة وتسرع بتنفيذ جميع الإجراءات المتفق عليها من أجل بناء نظام سلام دائم وقوي في المنطقة.

وفي سياق إخفاق المحادثات السداسية وعدم وجود قنوات اتصال في شمال شرق آسيا، بدأت منغوليا في عام ٢٠١٤ ”حوار أولان باتور بشأن الأمن في شمال شرق آسيا“ لتعزيز الثقة في المنطقة، وعملت على تسهيل تبادل الأفكار وإيجاد الحلول للشواغل المشتركة. وفي حزيران/يونيه الماضي، قمنا بتنظيم المؤتمر الدولي الخامس، الذي ركّز على سبل المضي قدماً في تعزيز التطورات الإيجابية الأخيرة وتبادل وجهات النظر بشأن الآفاق القصيرة والطويلة الأجل للبيئة الأمنية في المنطقة.

وقبل أن أختتم بياني، أودّ أن أقول إن حكومتي تعتزم الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأودّ أن أعلن أن وفد بلدنا سيعرض في هذه الدورة على اللجنة الأولى مشروع قرار معنون ”أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية“. ونأمل، كما حدث في السنوات السابقة، أن يُعتمد مشروع القرار بالإجماع.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود الانضمام إلى من قدموا إليكم التهنئة، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأن أؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا تحت قيادتكم القديرة.

وأود أيضاً أن أقول إن جنوب أفريقيا تؤيد البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/73/PV.2).

وبينما نعقد دورة أخرى للجنة الأولى، يتعين علينا أن نفكر في التقدم الذي أحرزناه، فضلاً عن المجالات التي قصّرنا فيها.

ومرة أخرى، يأسف وفد بلدي لأن الإجراء الذي اتخذ في مؤتمر نزع السلاح هذا العام لم يلب التوقعات بإنهاء المأزق الذي طال أمده. وفي حين لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بوجود مؤتمر لنزع سلاح يضطلع بمهامه، من المؤسف أنه على الرغم من أن لدينا هيئة مكلفة بالتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف، فإنها لم تضطلع بولايتها الأساسية منذ ٢٢ عاما. ولذلك، فإننا بحاجة عاجلة إلى الاهتمام بالحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أنه لم يعد بوسعنا الانخراط في أنشطة متكررة سابقة لم تفض بالمؤتمر إلى التوصل لاتفاق على برنامج عمل، بل صرفت انتباهه عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل وبدء المفاوضات، كل ذلك خلال الإيهام بأنه يجري الاضطلاع بعمل كبير. ولذلك، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى إبداء المزيد من المرونة والاستعداد لتجاوز المصالح الضيقة من أجل ضمان إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح.

وتتيح دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، فرصة لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية وجود عملية تحضيرية بناءة وناجحة تفضي إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، من أجل تعزيز المعاهدة وإحراز تقدم نحو تنفيذها الكامل والانضمام العالمي إليها. وبالمثل، في هذه المرحلة الحرجة، من المهم ألا تؤدي أي نتائج مقبلة إلى التراجع عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمرين الاستعراضيين لعام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ أو إعادة تفسيرها، والتي أعاد تأكيدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، والتي تشكل، في رأينا، المعايير المرجعية لنزع السلاح النووي.

ووفد بلدي مقتنع بقوة بأن حيوية المعاهدة وأهميتها، باعتبارها أساس نظام عدم الانتشار النووي، تتوقف على مدى تنفيذ الدول الأطراف لواجباتها والتزاماتها. وفي هذا الصدد، تنص المادة السادسة من المعاهدة بوضوح على أن نزع السلاح النووي التزام يقع على عاتق جميع الدول الأطراف. ولذلك فإن منع أي استخدام للأسلحة النووية، والحد من انتشارها، وتحقيق نزع السلاح النووي يعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول. ونحن إذ نشيد بذكرى الأمين العام الأسبق الراحل كوفي عنان، نتذكر كلماته عندما قال:

”لا يمكننا أن نختار بين عدم الانتشار ونزع السلاح. لا بد لنا من التعامل مع كلتا المهمتين بقدر الإلحاح الذي تتطلبانه“.

ولذلك، تدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الكامل لجميع التزامات المعاهدة وتعهداتها من أجل تعزيز مكانتها.

وبعد مرور عام على اعتماد المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية، نؤكد من جديد التزامنا بهذا المعلم التاريخي لنزع السلاح النووي، ونشجع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة أن تفعل ذلك لضمان دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وتعد معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متوافقتان، بل وتكمل إحداهما الأخرى. فهما، في النهاية، تتشاطران نفس الهدف في جوهرهما، والمتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تتيح الفرصة للدول التي لا تقع في مناطق خالية من الأسلحة النووية للانضمام إلى صك يعبر عن معارضتها الكاملة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ليست هي نهاية المطاف بشأن الأسلحة النووية، فإنها لا تزال تمثل خطوة بالغة الأهمية في تطور النظام الذي سيكون ضروريا لإيجاد عالم خال من تلك الأسلحة والحفاظ عليه في النهاية. ويسرني أن أقول إنه من المتوقع الانتهاء من عملية تصديق جنوب أفريقيا عليها في المستقبل القريب لغاية.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وترى أنه ينبغي للدول الأطراف فيها أن تتحد في الحفاظ على الإطار الدولي لمكافحة الأسلحة الكيميائية، والالتزام الصارم بأحكام الاتفاقية، وتنفيذها بشكل متسق وغير تمييزي. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشدد على الحاجة لأن تضطلع المنظمة بولايتها دون تدخل، وضمان حيادها بوصفها السلطة الدولية المختصة الوحيدة من الناحية التقنية في هذا المجال.

وبصفتنا دولة طرفا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فإننا نتطلع إلى الاجتماع السابع عشر المقبل للدول الأطراف. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن تزايد عدد ضحايا الألغام المضادة للأفراد، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والذخائر غير المنفجرة، وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ولذلك، فإننا نشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى الصكوك ذات الصلة، وخاصة الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، إلى الانضمام دون إبطاء. كما ندعو الدول التي بوسعها القيام بذلك، إلى مساعدة الدول الطالبة فيما تبذله من جهود تنفيذ وطنية، وتوفير المساعدة لضحايا تلك الأسلحة.

وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا راسخا بأن التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة سيسهم بشكل ملموس في تعزيز السلام والأمن والاستقرار، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدة.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن وفد بلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الأولى هذا العام، ويدعو الوفود الأخرى إلى دعم تحقيق نتائج إيجابية في هذه الدورة.

السيد أريولا راميريس (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي.

ونهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد لكم التزام وفد بلدي بالتعاون بغية ضمان نجاح عمل اللجنة في الدورة الحالية.

تؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، واقتناعها بأنه ينبغي مواصلة مناقشة المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار

بجميع مظاهرها، بما في ذلك التعاون الدولي لتعزيزها، في الجمعية العامة – وهي أقوى صور التعبير الديمقراطي عن الشعوب التي تشكلها – على أساس المساواة في السيادة بين الدول. وتعرب باراغواي عن التقدير لأصوات النساء والرجال، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية التي تسهم في المناقشات المتعلقة بالسلام والأمن، ونزع السلاح وعدم الانتشار، واحترام مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وسيواصل وفد باراغواي تعزيز مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار الأمم المتحدة، وفقا للقانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على تكثيف جهودها لإنجاح المبادرات والمفاوضات والمناقشات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن. ونكرر التأكيد على أن المفاوضات الثنائية لا يمكن أبدا أن تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف في هذا الصدد. وترفض جمهورية باراغواي الإجراءات الانفرادية التي تقوم بها أي جهة فاعلة في المجتمع الدولي بهدف تقويض المفاوضات المتعددة الأطراف، أو انتهاك أحكام الميثاق، أو الانتقاص من مبادئ القانون الدولي.

وتتقيد جمهورية باراغواي بالمبادئ التي توجه استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء؛ وتدين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية؛ وتسعى إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك، في جملة أمور، نشر أسلحة في الفضاء؛ وتؤكد الحاجة إلى ضمان المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة الفضائية، وتواصل العمل على وضع نظام قانوني مناسب لهذا الغرض. وإيمانا منا بذلك، تقدمت جمهورية باراغواي بطلب الانضمام إلى عضوية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ويجب أن يتسق تطوير العلم والتكنولوجيا وإتاحة المعلومات والاتصالات واستخدامها مع احترام حقوق الإنسان بمعناه الأوسع واحترام الحريات الأساسية؛ ويجب أن يسهم ذلك في الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين؛ وأن يعزز التعاون والعلاقات الودية بين الدول، مع احترام سيادتها الوطنية؛ وأن تتوفر له الحماية من الاستخدامات الإجرامية أو الإرهابية. ويود وفد باراغواي أن يشدد على أهمية التعاون الدولي من أجل الفعالية والكفاءة في تنفيذ الآليات والسياسات لمنع التهديدات للفضاء الإلكتروني والهجمات عليه. وخلال هذه الدورة، نحن على استعداد لدعم اعتماد صكوك متعددة الأطراف من شأنها تنظيم أوجه التقدم في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، شريطة أن تنص، في جملة أمور، على الحد من الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واستنادا إلى اقتناعها بأن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها من الأمور الضرورية لتعزيز السلام والأمن الدوليين، تواصل باراغواي الامتثال لمتطلباتها الدستورية، والتي كانت في غاية الأهمية لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها في نهاية المطاف، حيث كان بلدنا من أولى الدول الموقعة عليها.

ويجب أن تكون عملية نزع السلاح النووي شفافة ولا رجعة فيها، وأن توفر آليات فعالة للتحقق وأن تستند إلى إطار عالمي ملزم قانونا. ويود وفد باراغواي الترحيب بوقف التجارب النووية وبدء المحادثات الرامية إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء الممارسات الرامية إلى

تحسين الأسلحة النووية الحالية وتطوير أسلحة جديدة. وفي هذا الصدد، يود وفد باراغواي التشديد على الحاجة إلى تحويل الموارد المخصصة لتحديث الترسانات النووية لاستخدامها في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجر النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، علاوة على أنه انتهاك لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويود وفد باراغواي أن يحث مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب إعلاناتها التفسيرية المتعلقة ببروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو، التي تحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتدعو باراغواي إلى وضع برنامج عمل لتوسيع المناطق المعلنة باعتبارها مناطق خالية من الأسلحة النووية على نحو تدريجي، وخاصة في الشرق الأوسط، وإلى وضع اتفاقية دولية توفر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

ويؤيد وفد باراغواي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال تنفيذ البرامج التي وُضعت بعناية فائقة، وبالتالي الحد من التدهور البيئي الناجم عن الطاقة النووية. ويجب على الدول التي تنفذ تلك البرامج القيام بذلك على أساس المسؤولية الواسعة النطاق العابرة للحدود، مع التقيد بأفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي ومنع الضرر وبذل العناية الواجبة والتصدي بشكل مناسب لأي أضرار أو آثار محتملة عابرة للحدود.

فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يؤكد وفد باراغواي التزامه بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، ويدعو إلى اعتماد إطار تكميلي لتلك المعاهدة يتناول إنتاج الأسلحة التقليدية وتخفيض مخزوناتها الحالية ويدعو الوفود إلى إدراج الذخائر في أطرها التنظيمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي تنفيذها. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على التقليد القائم في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – وهي منطقة محبة للسلام وخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل – والمتمثل في ربط المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين بالجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للسكان.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ينضم وفد بلدي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم عن جدارة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

على الرغم من بدء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة لأعمالها الآن، لم يتحقق نزع سلاح حقيقي في العالم بعد. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، احتفلنا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فيما تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها الاعتماد كثيرا على الأسلحة النووية في استراتيجياتهم الأمنية وتستثمر بلايين الدولارات في تطوير وتحديث تلك الترسانات. وهذا أمر مخيب للآمال تماما.

وتدعو جمهورية تنزانيا المتحدة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير. وتلك التعهدات يجب أن تكون شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المهم أيضا أن تحصل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات عالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانونا من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام

الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

إن تنزانيا تقدر وتؤيد جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل القضاء على الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، صوت وفد بلدي مؤيدا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، (القرار ٧١/٢٥٨)، تلك المعاهدة التاريخية التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، لأنها تعزز الحاجة إلى الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستكمالها. وبنفس الروح، تجري حكومة بلدي حاليا مشاورات داخلية وتتخذ إجراءات من أجل التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في الوقت المناسب.

ونكرر الإعراب عن أسفنا لعدم تمكن المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار من الاتفاق على وثيقة ختامية، بالرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومع بدء الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث عُقد الاجتماع الأول في أيار/مايو ٢٠١٧ والثاني في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام، تدعو تنزانيا جميع الدول إلى العمل معاً حتى يتسنى اعتماد وثيقة ختامية في عام ٢٠٢٠.

وبينما أؤكد التزامنا بحظر الأسلحة النووية، أود أيضاً أن أؤكد من جديد أنه لا ينبغي تفسير أي قاعدة أو مبدأ من مبادئ القانون الدولي بطريقة تصادر، بشكل جزئي أو كلي، حق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وإمكانات إسهام هذه التكنولوجيا في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتسارعة وفي نمو البلدان النامية. وتستثمر تنزانيا في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، مما يحقق فوائد جمة للعديد من الأشخاص في المجتمع اليوم. ومختبر هيئة الطاقة الذرية في تنزانيا هو مرفق عصري مزود بأجهزة حديثة للاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا النووية في مجالات الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية والصحة والموارد المائية وصناعة التعدين والطاقة.

يُعتقد أن انتشار الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية والذخائر العنقودية، هو التحدي الأمني الأكثر إلحاحًا أمام الأفراد والمجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم، حيث أنه يؤجج الحروب الأهلية والعنف الإجرامي المنظم والتمرد والأنشطة الإرهابية، ويشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ولذلك انضمت تنزانيا إلى المجتمع الدولي في البحث عن سبل للسيطرة على إنتاجها وانتشارها واستخدامها والاتجار بها. وتشمل هذه الجهود التوقيع على برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٣، واتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧.

وعلاوة على ذلك، فإن تنزانيا منخرطة أيضا في الجهود والآليات الإقليمية الرامية إلى التصدي إلى ويلات الأسلحة، بما في ذلك إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ وإعلان عام ٢٠٠١ بشأن الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وإعلان نيروبي لعام ٢٠٠٠ بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي؛ وبروتوكول نيروبي لعام ٢٠٠٤ بشأن منع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها؛ واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١١ بشأن الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛

وفي إطار التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أنشأت تنزانيا في عام ٢٠٠١ مكتب المنسق الوطني

داخل قوة الشرطة التنزانية وزارة الشؤون الداخلية، لتنسيق الأنشطة المتعلقة بمنع انتشار تلك الأسلحة، ومكافحتها والقضاء عليها. وتُستمد ولاية المكتب من عدد من البروتوكولات وبرامج العمل والإعلانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تكون تنزانيا طرفا فيها. وعلى الرغم من المبادرات التي اتخذتها الحكومة، لا تزال تنزانيا تواجه تحديات في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بسبب الافتقار إلى الأموال الكافية وتدفق اللاجئين، الذين يحمل بعضهم تلك الأسلحة.

وهناك صلة واضحة بين نزع السلاح والتنمية ولا يمكن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعُتمدت عام ٢٠١٥، إذا ركزت حكومتنا في المقام الأول على الإنفاق العسكري. وتشمل الآثار المترتبة على التنمية التلوث، وفقدان الأراضي الزراعية والعمالة، وزيادة تكاليف الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية المتضررة من الحرب، وزيادة تكاليف إعادة تشييد المباني والهياكل الأساسية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر موقف جمهورية تنزانيا المتحدة وهو أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف والإرادة السياسية القوية من جانب الدول الأعضاء عنصران هامان في تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى الهامة، ويمكنكم في هذا الصدد أن تعولوا على تعاوننا. وكذلك نهنئ باقي أعضاء المكتب.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2) والبيان الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم ممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن اللجنة تضطلع بعملها في خضم سيناريو عالمي يتسم بالتوتر والنزاعات المسلحة في مختلف مناطق العالم التي استمرت لما يقرب من عقد، مع ما ترتب عليها من آثار سلبية على السلام والأمن الدوليين، وتضررت منها دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف جراء التقدم الضئيل في اتخاذ التدابير والاتفاقات في هذا المجال.

ويسعى دعاة النزعة الانفرادية من خلال التصريحات الداعية إلى الحرب وفي ظل التغيرات السلبية في النظام السياسي، إلى تقويض النظم القانونية والسياسية من خلال اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو الاستخدام غير المشروع للقوة ضد البلدان ذات السيادة، من أجل التشجيع على الإطاحة بالحكومات الشرعية التي تعارض تلك الأهداف الإمبريالية. ونؤكد مرة أخرى رفضنا التام للإجراءات الأحادية الجانب والسياسات التي تستند إليها، مثل تنفيذ تدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبالنسبة لبلدنا، يُعد الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في الميثاق – مثل الاحترام غير المشروط للسيادة والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية – شرطا أساسيا من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ندعو إلى ضمان هذه المبادئ التي تشكل أسس التعايش السلمي للدول، وتعددية الأطراف الشاملة للجميع.

ولا يزال وجود أكثر من ١٤ ٠٠٠ سلاح نووي يشكل تهديدا خطيرا للبشرية. وبالتالي، فإن القضاء عليها يمثل هدفا أساسيا نلتزم به التزاما كاملا. ويساورنا القلق لأن البرامج الجارية لتحسين أنظمة الحرب واستحداث أنظمة جديدة من جانب القوى النووية يمكن أن تؤدي إلى نشوب سباق تسلح، تكون له عواقب تزعزع استقرار السلم والأمن الدوليين. ويجب أن

تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا صادقة لعكس مسار هذا الاتجاه السلبي، الذي يضعف النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولذلك، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تُجري مفاوضات بحسن نية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها النووية بهدف القضاء الكامل على تلك الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، فإن فنزويلا بصفتها دولة طرفا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تشجع البلدان التي لم توقع أو تصدق على الصك على الانضمام إلى هذا الجهد الجماعي لصالح قضية نزع السلاح والسلام. وللمرة الأولى، تنص المعاهدة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبشرية، والمكملة للاتفاقات الأخرى ذات الصلة، على الطابع غير القانوني للأسلحة النووية من خلال حظرها، بالإضافة إلى إدراج أحكام تتناول العواقب الإنسانية المتصلة باختبارها واستخدامها.

وفي هذا السياق، يرفض بلدنا الحفاظ على العقائد النووية، لأننا نعتقد أن احتمال استخدام هذه الأسلحة يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وجريمة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرفض الإعلانات التي أطلقتها الولايات المتحدة، فتلك السلطات زادت بشكل خطير من إمكانية الرد على هجوم استراتيجي غير نووي محتمل بأسلحة ذرية. ولذلك، نعتقد أن القضاء على هذه الأنظمة يشكل أفضل ضمان لبقاء البشرية، ويكفل عدم إمكان استخدامها.

وتنظر فنزويلا إلى الفضاء الخارجي باعتباره تراثا مشتركا للبشرية، حيث يجب أن تُكفل لجميع الدول استفادة متوازنة بشأن استخدامه، على أساس التعاون الدولي في مجالات من قبيل البحث العلمي ونقل التكنولوجيا. وما انفكت الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن احتمال نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي مدعاة للانزعاج.

وفي هذا السياق، نحث مؤتمر نزع السلاح على ممارسة صلاحياته كاملة باعتباره الهيئة التفاوضية بلا منازع للاتفاقات وتدابير نزع السلاح المتعددة الأطراف، سعيا للتوصل إلى صك قانوني دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه مع الامتثال لمبادئ الإنصاف والصلاحية والتحقق. وفي هذا الصدد نقدر مبادرة الصين وروسيا بشأن مشروع معاهدة تتعلق بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة فيه، الذي قدم إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨ وجرى تحديثه في عام ٢٠١٤ .

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نرحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه، ومكافحة ذلك الاتجار والقضاء عليه، الذي عقد في شهر حزيران/يونيه. وتؤكد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC.3 المرفق) مجددا صلاحية هذا الصك السياسي المتعدد الأطراف لحشد الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية لهذه الظاهرة، والتي لها انعكاسات رئيسية على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان، مع مراعاة المسؤولية الرئيسية لكل دولة في التعامل مع هذه المشكلة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز التدابير الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بمنع تسريب ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية، من أجل المساعدة على القضاء على ذلك النشاط غير المشروع، لصالح السلم والأمن الدوليين.

أخيرا، يؤكد بلدي من جديد التزامه الكامل بدبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف، حيث أننا مقتنعون بالحاجة الملحة إلى أن توحيد جهود المجتمع الدولي في القضاء على

الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مع الامتثال التام لمبادئ الميثاق ووفقا لمعاهدتي عدم الانتشار ونزع السلاح.

السيد آل خليفة (قطر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم. وأؤكد لكم وللوفود المشاركة الأخرى دعم وفد دولة قطر لضمان نجاح أعمال اللجنة الأولى. كذلك لا يفوتني أن أشيد بالجهود التي بذلها الممثل الدائم لجمهورية العراق الشقيقة، وأعضاء فريقه على جهودهم خلال رئاسة الدورة السابقة.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن تحقيق تقدم ملموس في السلم والأمن الدوليين والإقليميين يتطلب تعاونا والتزاما جادا في ظل تفاقم النزاعات والأزمات التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. ونشعر بالقلق أيضا إزاء طول أمد هذه الأزمات والصراعات المسلحة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بانتشار الأسلحة واستخدامها من جانب الجماعات المتنازعة. ولم يقتصر تهديد استخدام الأسلحة التقليدية على الصراعات المسلحة، وإنما تطور إلى تزايد استخدام الأسلحة الكيميائية والتهديد باستخدام الأسلحة النووية. ولذلك، فإن استئصال هذا الخطر الداهم، يتطلب قبل كل شيء تكثيف الجهود لمنع نشوب الصراعات والأزمات وحلها، والتقيد بالقانون الدولي من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، والحد من انتشار الأسلحة، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

إن أمن وازدهار مجتمعاتنا يكتسيان أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ومما لا شك فيه أن تحقيق هذا الهدف مرهون بالقضاء على التوترات التي يعيشها عالمنا اليوم، وتمثل مصدر قلق كبير للجميع، مما يستوجب انخراط جميع القوى الفاعلة على الصعيد الدولي في حوار ينعكس على التعامل مع كافة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية، التي تمثل تهديدا خطيرا للغاية للسلم والأمن الدوليين. ونظرا لأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح، فإن تحقيق نزع السلاح يتطلب من المؤتمر اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يؤدي إلى تحقيق تطلعات الأسرة الدولية في هذا الصدد.

يدرك العالم اليوم أكثر من أي وقت مضي، أن غياب الحوار يزيد من انعدام الثقة بين الأطراف المعنية بالأزمات، ويدفع إلى المزيد من التسلح، ويزيد من حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها عالمنا. ومن هنا نؤكد من جديد أن الأمن الدولي لن يتحقق ألا بتعزيز سُبل الوقاية الجماعية من الأزمات، وتسوية الخلافات والنزاعات، وفقا لأحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

تؤمن دولة قطر بأن الاستثمار في منع نشوب الصراعات كفيل بتحقيق الأمن الدولي الذي ننشده جميعا، ويوفر الموارد المالية والبشرية المخصصة حاليا لسباق التسلح الناجم عن تزايد التوترات والأزمات الدولية. وقد أصبح ذلك مصدر قلق بالغ للجميع بسبب تعاظم أثاره الإقليمية والدولية. لذلك يؤكد وفدي على الأهمية القصوى للتسوية السلمية للمنازعات المسلحة، ومنع نشوبها، لتجنيب البشرية معاناة يمتد أثرها لأجيال قادمة.

على الرغم من النتيجة الإيجابية التي تحققت في مجال نزع السلاح وأثرها على السلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم، لا تزال منطقة الشرق الأوسط تفتقر إلى الأمن والاستقرار. ويود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه العميق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تخليص منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وعدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على نتائج المؤتمرين الاستعراضين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنعقدين في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك خطة العمل لعام ٢٠١٠. كذلك فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يشكل أمن المعلومات الإلكترونية والأمن السيبراني تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة انتهاكات خطيرة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الدول والمؤسسات الخاصة على حد سواء. بالنظر إلى الخطر الذي تشكله زيادة الجرائم الإلكترونية والحاجة الماسة إلى توفير الأمن السيبراني للدول والأفراد، يجب علينا الحيلولة دون وقوع هذا النوع من الجرائم والاستفادة من التقدم العلمي في مجال المعلومات. إن دولة قطر انطلاقا من مسؤولية والتزامها بالتعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، عرضت استضافة مؤتمر دولي بشأن الأمن السيبراني، تماشيا مع أحكام القانون الدولي.

حرصت دولة قطر على اعتماد سياسة ثابتة إزاء قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن تحقيق السلم والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء. ونعتقد أيضا أن الإطار المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا نزع السلاح، وعدم الانتشار، والأمن الدولي بوجه عام، وتخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

تؤكد دولة قطر مجددا التزامها المترتب على انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، تواصل اللجنة الوطنية القطرية لحظر الأسلحة، التي أُنشئت في عام ٢٠٠٤، إسداء المشورة إلى الكيانات الحكومية ذات الصلة بشأن جميع المسائل المتعلقة بحظر الأسلحة لتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المعنية التي انضمت إليها دولة قطر. كذلك يعمل مركز الدوحة الإقليمي للتدريب في مجال أسلحة الدمار الشامل الذي أُنشئ في عام ٢٠١٢، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على تقديم خدمات التدريب على المستويات الإقليمية والدولية بشأن الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

في الختام، إن تحقيق الأمن والاستقرار في العالم مسؤولية جماعية، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا إذا أوفت جميع الدول بالتزاماتها بنزع السلاح، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتؤكد دولة قطر التزامها بما تمليه عليها مسؤوليتها كدولة طرف في الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وبوصفها شريكا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد المزيني (الكويت): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونحن على يقين من أن خبرتكم ستسهم في نجاح عمل اللجنة. أغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسلفكم، سعادة الممثل الدائم لجمهورية العراق الشقيق، على دوره البارز في توجيه أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة، والتي تكللت بالنجاح.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل جمهورية مصر الشقيقة بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.2)

تؤكد دولة الكويت على مواقفها الدائمة والثابتة حول ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وذلك انطلاقا من احترامها للاتفاقيات الدولية، ولا سيما المتعلقة بنزع السلاح والأمن والسلم الدوليين، والتي لم تتغير في ظل استمرار انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بصنوفها الأخرى. إذ قامت بلادي بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية الخاصة بحظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية البيولوجية والتكسينية السامة وتدميرها، بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية الضمانات الشاملة وبروتوكولها الإضافي.

نشدد هنا على أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات في العمل على الحد من مخاطر انتشار تلك الأسلحة، وعلى وجه الخصوص معاهدة منع الانتشار النووي، والتي تعد ركيزة للعمل متعدد الأطراف في مجال عدم الانتشار، إضافة إلى ضرورة التعامل، بصورة متوازنة، مع عناصر المعاهدة الثلاثة، خاصة فيما يتعلق في حق جميع الدول بتطوير أبحاثها وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، تماشيا مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

على الرغم من الالتزام الذي تبديه دولة الكويت، إلا أننا نعرب عن قلقنا نتيجة استمرار الإخفاق وعدم الوصول إلى تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا الإطار، وإعادة التأكيد على ضرورة الخروج من حالة الجمود التي تعاني منها الآليات الأممية منذ عقود من العجز عن إحراز أي تقدم تجاه القضايا والمواضيع المدرجة على جداول أعمالها، مما يتطلب من كافة الدول الأعضاء إيجاد طرق وأساليب فعالة للتغلب على التحديات المتزايدة فيها.

تعد مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من اهم المسائل التي تدعو لها معاهدة عدم الانتشار، مثلما اعتمد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في ١٩٩٥ قرارا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والذي تم اعتماده كجزء من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، إلا أن منطقتنا ما زالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف نتيجة استمرار امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة، وانتهاكها لكافة القرارات الدولية التي تنص على ضرورة انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووجوب خضوع كافة منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما استمرت في رفضها لتنفيذ الالتزامات المتصلة بقرارات مؤتمر المراجعة لمعاهده عدم الانتشار النووي. في هذا الإطار، ندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية نحو إقامة تلك المنطقة، تحقيقا لدفع جهود نزع السلاح في كافة أنحاء العالم.

إن التقدم المحرز في بعض ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار، يبعث على الأمل في جدوى استمرار الجهود الدولية والإقليمية ومواصلتها في السعي نحو خلق أطر قانونية منظمة، تعالج الآثار السلبية الناتجة عن انتشار الأسلحة بأنواعها، وتضع حلولا مستدامة لضمان تجنب العالم وشعوبه مخاطر الحروب والنزاعات المسلحة. نرحب باتفاقيه حظر الأسلحة النووية التي بدورها ساوت بين الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي تم التوصل لاتفاقيات تحظرها منذ عقود، إلا أننا قد شهدنا في الآونة الأخيرة هجمات غير مسبوقة بالصواريخ الباليستية تشنها ميليشيات الحوثيين باتجاه أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة تستهدف الأماكن المدنية والدينية. ونكرر إدانتنا لهذه الاعتداءات المستمرة، كذلك هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، الأمر الذي جعلنا ندرك يقينا، أن خطر انتشار تلك الأسلحة لم ينحسر، بالرغم من وجود المعاهدات والقرارات التي تحرم استخدامها. ومن هذا المنطلق، نعيد التأكيد على أن التخلص التام والنهائي من تلك الأسلحة، هو الضمان الوحيد لعدم انتشارها وعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها سواء من جانب الدول أو ما يسمى بالجماعات الفاعلة من غير الدول.

تولي دولة الكويت اهتماما بالغا بظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظرا لحجم تأثيرها السلبي وإسهامها في زيادة العنف المسلح والصراعات، سواء الداخلية أو الدولية، وإطالة مدتها وامتدادها الجغرافي. وعليه فإن دولة الكويت تعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كافة جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبهذا الصدد، ترحب بلادي باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة الثالث، كما نعيد التأكيد على أنه من الضروري الحفاظ على الطبيعة التوافقية والنطاق المتفق عليه في تنفيذ برامج العمل،

والسعي لتركيز الجهود على مكافحة الاتجار غير المشروع، بدلا من محاولة تقييد حق الدول المشروع في الحصول على احتياجاتها من الأسلحة، أو الإصرار على إضافة سياقات مشتقة من اتفاقيات غير عالمية العضوية.

وختاما، يأمل وفد بلادي بأن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة، وأن تهدف إلى التوصل إلى توافق، وذلك حتى نصل إلى اليوم الذي نحتفل فيه جميعا بالتخلص من كافه الأسلحة النووية، وباقي أسلحه الدمار الشامل الأخرى، تحقيقا لطموحات وتطلعات شعوب العالم نحو السلم والأمن في العالم بأسره.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يعرب وفد نيوزيلندا عن أطيب تمنياته لكم، سيدي الرئيس، وأنتم تقودون اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين، في تقييمها السنوي للتطورات في سياق نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي.

هناك بالفعل بعض الإيجابيات التي يمكن تسجيلها في معرض مجريات الحالة هذا العام، وهناك بعض البوادر المشجعة التي تدل على أن الأمر قد يكون كذلك فيما يتعلق بالتطورات في شبه الجزيرة الكورية. غير أنه، عموما، من الصعب أن نكون متفائلين، بما في ذلك في مواجهة النزاعات الجارية في عدد من المناطق والانتهاكات الكبيرة للقانون الدولي الإنساني.

إن الجهود المتعددة الأطراف في مجموعة من السياقات معرضة للتهديد. ومما يجب أن يثير قلق اللجنة البالغ هو أنه يبدو أن هناك الآن قدر أقل من الالتزام بروح ونص التعهدات السابقة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المؤكد أن ذلك ظاهر في السياق النووي، حيث التوترات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية آخذة في الازدياد. لقد استغرب وفد بلدي من ملاحظة الأمين العام غوتيريش في الشهر الماضي في اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية أن

”البيئة الأمنية العالمية تدهورت، مما يجعل إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي أمرا أصعب بالرغم من أنه أهمّ.“

وسيكون من الصعب، في اعتقادي، أن نختلف مع هذا الرأي، وربما أيضا من الصعب أن يواجَه المجتمع الدولي بحلقة مفرغة من الأسباب والنتائج لها أثر أكبر علينا جميعا من تلك الحلقة.

بالنسبة لنيوزيلندا، ولزملائنا من ائتلاف البرنامج الجديد، وللغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، فإن زيادة المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية، بما في ذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية، إلى جانب آثارها الإنسانية، تجعل الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي ضرورة حقيقية. ومن جانبنا، فعلت نيوزيلندا كل ما بوسعها باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية من أجل النهوض بقضية نزع السلاح، بما في ذلك عن طريق تصديقنا مؤخرا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل الدفاع منذ أمد طويل – على سبيل المثال، بصفتنا عضوا في مجموعة إلغاء حالة التأهب – عن الدعوة إلى اعتماد الخطوات الانتقالية الرامية إلى القضاء على تلك الأسلحة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام، لا سيما من خلال مبادرته ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، التي أُطلقت في أيار/مايو، لإضفاء الزخم على مناقشة الشؤون النووية، والدعوة إلى إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات القائمة بشأن نزع السلاح النووي. وكما أشار مؤخرا،

”يظل نزع السلاح أمرا أساسيا للحفاظ على عدم الانتشار. إنهما وجهان لنفس العُملة. إن عدم إحراز التقدم بشأن إحدى الركيزتين سيؤدي حتما إلى عدم إحراز التقدم بشان الركيزة الأخرى.“

يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يقاوم بقوة وتيرة التراجع عن التعهدات الملزمة قانونا في سياق أسلحة الدمار الشامل

الأخرى – الكيميائية والبيولوجية – وبالتأكيد فيما يتعلق بالالتزامات التي تشمل الأسلحة التقليدية. وإذا أخفقنا في القيام بذلك، وإذا استمر على سبيل المثال، نطاق الانتهاكات الأخيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في سورية وماليزيا والمملكة المتحدة يُقابل بالإفلات من العقاب، فإننا نخاطر بالعودة إلى ما يصفه الأمين العام بشكل مناسب عصر الظلام الأخلاقي عند الإشارة في جدول أعماله إلى الاستخدامات الحديثة للأسلحة الكيميائية وربما الأسلحة البيولوجية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن أولئك الذين حوصروا في حالات النزاع المسلح، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، يمكنهم التعويل على القليل من جوانب التقدم التي تحققت بشق الأنفس في مجال القانون الدولي الإنساني منذ الحرب العالمية الأولى.

وبناء على ذلك، فإننا نؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء هيئة تحقيق في مزاعم الاستخدام وإطار استجابة منسق لأي استخدام فعلي للأسلحة البيولوجية. وعلاوة على ذلك، نؤيد كذلك دعوته لقيادة ووحدة جديدة في العمل لاستعادة احترام القاعدة العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية. وسنواصل تقديم دعمنا القوي للجهود التي بذلت مؤخراً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للعمل من أجل وضع آلية لتحديد هوية مرتكبي هجمات الأسلحة الكيميائية رسمياً، لكي يمكننا مساءلتهم بشكل صحيح.

وتجلى المكسب الأكثر أهمية للقانون الدولي الإنساني في سياق الأسلحة التقليدية خلال العقد الحالي، في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، مع محظوراتها الخاصة بها والهادفة إلى منع عمليات نقل الأسلحة التي تؤدي، في جملة أمور، إلى تنفيذ هجمات ضد المدنيين وارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف. والآن بعد ما دخلت عامها الرابع، من الواضح أن المعاهدة أمامها طريق طويل للتنفيذ، وكذلك من اجل إضفاء الطابع العالمي عليها، قبل أن نكون واثقين من أنها على المسار الصحيح لتحقيق تقدم حقيقي في مواجهة التأثير المدمر الناتج عن الاستخدام غير المشروع أو غير المسؤول للأسلحة المتداولة في التجارة.

ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عامل التمكين الرئيسي للعنف المسلح بشكل يومي. إننا نرحب بعزم الأمين العام على معالجة ما يقر بأنه كان حتى الآن جهودا مجزأة ومحدودة من جانب الأمم المتحدة، لمعالجة المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وإنشاء صندوق جديد – منبر وحيد – كقناة للمساعدة الدولية من أجل مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تعلن عن تبرعها بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الجديد في شهر حزيران/يونيه. ونأمل أن يكون للصندوق دور فعال في الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة وأن يتمكن، مع مرور الوقت، من القيام بدوره في النهوض بمبادئ ومقاصد معاهدة تجارة الأسلحة وتحسين الأمن البشري، بما في ذلك في منطقتنا في المحيط الهادئ.

ويختتم الأمين العام بتعبيره عن أمله في أن تكون خطته المتمثلة في تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، بمثابة حافز لنزع السلاح، مع كل النتائج الإيجابية المحققة بفضل تدابير نزع السلاح، ووضعها من جديد في صلب الجهود المشتركة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والأمن. وللجنة دور مهم للغاية في هذه العملية، وكذلك مسؤولية أساسية عن مراقبة القانون الدولي الإنساني وامتثال الدول لالتزاماتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ دقائق والثانية خمس دقائق.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): على غرار ما أصبح ممارسة معتادة، قدمت الولايات المتحدة مرة أخرى مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد إيران. ولطالما دأبت الولايات المتحدة على فرض جزاءات كجزء من سياستها الخارجية. ومع ذلك، وبالإضافة إلى ذلك، انتاب الإدارة الحالية هوس بالانسحابات، يتجلى في الانسحاب من الاتفاقيات الدولية والمؤسسات الدولية. ولماذا تتبنى هذا النهج؟ لأنها لا تريد الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها، ولا تريد أن تكون مسؤولة، ولا تريد أن تُحاكم من قبل محكمة دولية – سواء من قبل المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية. إنها لا تريد أن تتصرف وفقًا للقانون، وهي في الواقع، لا تحب القانون. وهي تتبع قبل كل شيء مثل هذا النهج لأنها تعتقد أن الاضطراب الدولي يخدم بشكل أفضل مصالحها الوطنية. ويتم تنفيذ هذا الإجراء بشكل يومي. وفي حالة واحدة، انسحبت الولايات المتحدة من صكين قانونيين دوليين في يوم واحد.

والمثير للدهشة أن الولايات المتحدة تدعو الآن وفي الواقع تجبر دولًا أخرى على أن تحذو حذوها وتكرر الانسحابات والخروج من الاتفاقات. وقد يرغب الأعضاء في معرفة كيف تقوم بذلك. على سبيل المثال، بعد انسحاب الولايات المتحدة غير المشروع من خطة العمل الشاملة المشتركة، فإنها تدعو الآن جميع الدول علنًا إلى تجاهل القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو مواجهة الجزاءات. ويحدث هذا لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة. والمثال الآخر هو أن الولايات المتحدة تجبر الدول الأخرى الآن على تجنب الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. لقد عززت بالتحديد وصراحة تحالفات منظمة حلف الشمال الأطلسي، وأجبرت الآخرين على تجاهل المعاهدة أو مواجهة العواقب.

هكذا تتصرف الولايات المتحدة الآن. وبدلاً من أن تتصرف الولايات المتحدة بمسؤولية، فإنها تحاول اتهام الآخرين. وهدفها هو التستر على أخطائها وعزل نفسها، ولكن هذا محكوم عليه بالفشل. وآخر مثال على هذا الفشل هو الاجتماع الأخير لمجلس الأمن (انظر S/PV.8362) الذي ترأسه رئيس الولايات المتحدة. وفي اجتماع كان يهدف إلى عزل بلدي إيران، كانت الولايات المتحدة معزولة تمامًا.

أعلنت الولايات المتحدة اليوم أن إيران قد رفضت أن تتحدث عن برنامجها النووي السابق. والولايات المتحدة ليست مؤهلة للحكم على طبيعة البرامج النووية لأي بلد، بما في ذلك إيران. فهناك منظمة دولية – الوكالة الدولية للطاقة الذرية – هي الهيئة العالمية الوحيدة المختصة بالتحقق من عدم تحويل مسار المواد النووية في برامج الدول النووية عن وجهتها. وقد سبق لها أن أكدت أنه لم يجر تحويل مسار مواد إيران النووية المعلنة في إيران، حيث قامت بذلك التحقق ١٢ مرة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ولم تبلغ على الإطلاق عن أي تحويل من قبل إيران لمسار تلك المواد. وينبغي للولايات المتحدة أن تتقيد بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تتوخى الصدق بهذا الخصوص، بدلا من إطلاق مزاعم لا أساس لها فيما يتعلق بإيران.

كما قالت الولايات المتحدة إن إيران تشكل تهديدا فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وذلك أمر لا يمت بصلة للموضوع. فإيران طرف في جميع المعاهدات التي تحظر هذه الأسلحة وتحترم التزاماتها احتراما كاملا. وإيران في الواقع ضحية لأسلحة الدمار الشامل التي تنشرها الولايات المتحدة وتزود آخرين بها. وحقيقة أن الولايات المتحدة زودت صدام حسين بأسلحة حرب كيميائية موثقة جيدا، حتى من قبل مؤسسات الولايات المتحدة. وبالنظر إلى تلك الحقائق، لا تستطيع الولايات المتحدة التستر على عدم امتثالها لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كذلك قالت الولايات المتحدة إن إيران تواصل تطوير واختبار وتشجيع انتشار القذائف التسيارية. ونحن لا نشارك

في انتشار هذه الأسلحة، وهذه الادعاءات أكاذيب فجة اصطنعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة. غير أننا نطور قذائف تسيارية. وعلى الرغم من صراخ الولايات المتحدة، فإن برنامج إيران لتطوير القذائف يشكل قدرة دفاعية تقليدية جرى تطويرها محليا. وهو أداة دفاعية رادعة ضد التهديدات الخارجية. وهو حقنا الوطني بموجب القانون الدولي وسنواصل ممارسته من دون طلب إذن من أحد.

السيد جي هاوجون (الصين) (*تكلم بالإنكليزية*): ردا على الاتهامات التي لا أساس لها ضد الصين من بلد معين، أجد لزاما علي أن أقول بضع كلمات.

ما فتئت الصين تدعو إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا تاما. كما أنها التزمت بالامتناع عن أن تصبح أول بلد يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، ووعدت بشكل قاطع بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي قدمت تلك الالتزامات حتى الآن. وقد حافظت الصين على ترسانتها النووية، على مدى عقود، عند الحد الأدنى اللازم للأمن القومي.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، ظلت الصين على الدوام تعارض بشدة عسكرة الفضاء الخارجي أو بدء سباق تسلح فيه. وفي هذا الصدد، ظللنا ندعو لعقود إلى أن يشرع المجتمع الدولي في مفاوضات بشأن إبرام صك دولي ملزم قانونا من دون إبطاء بغية الحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة معارك جديدة. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال بعض البلدان الأخرى تتمسك بعقلية الحرب الباردة الصفرية. ويواصل البلد الذي يمتلك أكبر ترسانة نووية وأكثرها تقدما تطويرها بشكل محموم، بما في ذلك بإضافة ما تُسمي رؤوس حربية نووية ذات قوة منخفضة، مما يؤدي إلى خفض عتبة استخدامه المحتمل للأسلحة النووية. ولا يؤدي هذا السلوك إلا إلى إضعاف التوازن الاستراتيجي العالمي ويضر بالعملية الدولية لنزع السلاح النووي. وكما يقول إنجيل متى:

”لا تَحكُمُوا عَلَى الآخَرِينَ، كَي لا يَحكُمَ اللهُ عَلَيكُمْ. وَبالكَيلِ الَّذي تَكيلُونَ بِهِ لِلآخَرِيْنَ سَيُكالُ لَكُمْ ... لماذا تَرَى القَشَّةَ في عَينِ أَخيكَ لَكَنَّكَ لا تُلاحِظُ الخَشَبَةَ الكَبيْرَةَ في عَينِكَ أنتَ؟“ (الكتاب المقدس، إنجيل متى، الإصحاح السابع ١-٣).

ومن الواضح أن البلد الذي بدأ بناء قوة منفصلة للفضاء وينفذ برنامج تحديث للترسانة النووية بتكلفة ١,٢ تريليون دولار، ليس في وضع يؤهله لتوجيه أصابع الاتهام إلى أي بلد آخر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر أن الصين ستلتزم بمسار تنمية سلمية. ولن نسعى إلى الهيمنة على الإطلاق، مهما بلغنا من قوة، ولن ننخرط بأي شكل من أشكال في سباق تسلح مع أي بلد آخر أو نتبع القدوة السيئة للبلدان الأخرى المتمثلة في النزعة الأحادية والنزوع إلى الانسحاب. بل إن الصين ستعمل جاهدة على التقيد بتعددية الأطراف وبنظام دولي قائم على القانون.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد عقدنا بعض المناقشات المفيدة جدا خلال الأيام الثلاثة الماضية. غير أن بعض المواضيع التي تشمل العديد من الدول تبدو للأسف سريالية بعض الشيء، ويتصل هذا بصفة خاصة وإلى حد كبير، بالمواقف تجاه مسألة الأسلحة الكيميائية واستخدامها. وفي هذا الصدد، هناك الكثير من الأشياء التي تُركت للأسف من دون الإفصاح عنها أو جرى الإفصاح عنها بشكل خاطئ، ببساطة. ولذلك، فإنني أدعو اللجنة إلى الاسترخاء بينما سأقص على الجميع حكاية.

لم تكن الأمور تسير على ما يرام في مملكة ما – دولة جزرية صغيرة ما. فقد أخذ الناخبون فجأة الألاعيب السياسية

المتعلقة بعضويتها في الاتحاد الأوروبي على محمل الجد، وفاجؤوا قيادة البلد بالتصويت في الاتجاه الخاطئ. وانخفضت شعبية الحزب الحاكم انخفاضا هائلا. وبدأ البرلمان يطرح أسئلة مزعجة بشكل متزايد ولم تعد الحكومة تحظى بالثقة. بعبارة أخرى، لاح احتمال خروج بريطانيا بشكل كامل ومحرج من الاتحاد الأوروبي في الأفق. وإزاء هذه الحالة، لجأ حكماء الجزيرة من الرجال والنساء إلى أخيهم الأكبر للحصول على المساعدة والمشورة الحكيمة. واجتمعوا وقرروا إلقاء اللوم فيما يتعلق بكل أخطائهم على روسيا، وخاصة وقد أصبح هذا الهجوم غير النبيل – لأقولها بصراحة – على روسيا معتادا جدا خلال القرون الخمسة الماضية. ولجأوا إلى موضوع مثير للاهتمام ويحظى بشعبية، وهو استخدام الأسلحة الكيميائية. واختاروا بلدة صغيرة خلابة في بلدهم تدعى سالزبري، وهي تقع بمحض المصادفة بالقرب من أحد أكبر مختبرات تصنيع مكونات الأسلحة الكيميائية في العالم. لقد وجدوا هدفا مناسبا، جاسوس متقاعد منذ وقت طويل لم يعد يهم أحدا أيا كان الآن ويحمل اللقب الإيحائي سكريبال. أعطوه جرعة صغيرة من السم. ومن المؤسف أن ابنته كانت في زيارته آنذاك، لكنهم تمكنوا من إبقاء الأمور تحت السيطرة. قاموا هم أنفسهم بالتسميم وتمكنوا من علاجه بأنفسهم على الفور. ومع ذلك، رأينا جميعا ما أفضى إليه ذلك من جنون لا يمكن تصوره.

روسيا الشريرة استخدمت سلاحا كيميائيا بالاسم الخادع نوفيتشوك ضد ساكني الجزيرة المساكين. من كان يمكن أن يأتي بهكذا موقف سريالي؟ لكنه قد حدث، وروسيا يجب أن تُساءل وأن تُعاقب. وبطبيعة الحال، فإن وسائط الإعلام، التي اشترتها الدولة ودفعت ثمنها، تناولت المسألة طائعة، خاصة وأن التوقيت كان مثاليا، لأن روسيا كانت على وشك إجراء انتخابات رئاسية. وكيف يفوتوا فرصة التشهير بالرئيس الروسي بوتين، الذي كان تصنيف تقديرات أدائه مرتفعا بصورة يحسد عليها، ليس في الداخل فحسب بل في جميع أنحاء العالم؟ لقد جعلوا حلفاءهم في منظمة حلف شمال الأطلسي، وحتى بعض غير الحلفاء، يعربون عن تضامن أعمى. وفي نهاية المطاف، فإن معارضة روسيا جهد مشترك، لأن روسيا، بالأساس، هي أفظع تهديد في العالم.

لكن الأمور لم تمض على ما يرام. لسبب ما رفضت روسيا الاعتراف بذنبها الغادر. رفضت أن تنتحي جانبا أو أن تذرف أنهار الدموع. أهوال. روسيا كانت في الواقع تطالب بالتحقيق في هذا العمل الاستفزازي. ولكن لم يكن هناك شيء للتحقيق فيه، لأن كل شيء كان زائفا. ولم يشأ أي من الخبراء الذي يحترمون أنفسهم، بما في ذلك خبراء أجهزة الاستخبارات في تلك الدولة الجزيرة إلحاق الضرر بسمعتهم، وحتى يومنا هذا، لم يقم أحد بتأكيد أو نفي أي شيء رسميا. وهذا ليس مستغربا. حتى الأطفال الذين يدرسون الكيمياء يعلمون أن إعطاء شخص ما كمية ضئيلة من السم وعلاجه بأعجوبة في الحال شيء، في حين أن استخدام سلاح كيميائي من الدرجة العسكرية شيء مختلف تماما. قنينة صغيرة من هذا السلاح تكفي لإبادة جميع سكان سالزبري في الحال، وهو أمر لن يذهب أهل الجزيرة إلى حد القيام به، بالطبع، حتى من أجل قتال روسيا الشريرة.

ولكن موسكو كانت من الدهاء بحيث أنها استمرت في طرح الأسئلة على أهل الجزيرة، بل وطلبت الوصول إلى مواطنَيها اللذين تعرضا للتسميم. لم تكن الأمور على ما يرام بالتأكيد بالنسبة لأهل الجزيرة. حتى إن بعض الشركاء العقلاء اقترحوا إهمال الأمر كله حتى يسقط في زوايا النسيان، مُذكرين كيف أن كولين باول، ذات يوم هنا في الأمم المتحدة، حمل قنينة صغيرة، وهو ما أسفر عن التعجل بتدمير دولة وفي قتل وإصابة مئات الآلاف من الضحايا المدنيين. وبطريقة أو بأخرى، أفلت منها. واعتذر، مدعيا أنه تم تضليله بشكل مأساوي، والجميع تناسى الأمر وكأن شيئا لم يكن على الإطلاق. وتوني بلير أيضا طلب الغفران. وربما كان يمكن نسيان قضية سكريبال برمتها، لكن

لا، فروسيا غادرة. روسيا لن تسكت. أرادوا إهانة روسيا، ولكن روسيا أبت أن تُهان. وعلاوة على ذلك، فقد واصلت طرح الأسئلة على أهل الجزيرة والعالم أجمع. لكن لم يكن لدى هؤلاء ما يقولونه.

وفكر أهل الجزيرة في اتجاه آخر وقرروا الذهاب حتى إلى أبعد من ذلك، بتسميم اثنين من المشردين لديهم. لم يشعروا بالقلق. وقد يكون لذلك بعض الأثر. كانت هناك ضجة إعلامية أخرى. والآن لديهم شيء آخر للحديث عنه مرة أخرى وصرف انتباه الشعب عن مشاكلهم الحقيقية والتهديد الوشيك بخروج مشين لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ويمر الوقت، ولكن روسيا لا تتوقف. بل استمرت في طرح الأسئلة. وبشكل صادم، ذهبت إلى المحكمة، وفي بريطانيا. كان لا بد لهم من حفظ ماء الوجه، فوجدوا بعض السائحين الروس – الذي يأتون إلى بريطانيا العظمى، بما في ذلك سالزبري، بأعداد كبيرة وبالمصادفة – كان منهم من كان يبدو متجهم الوجه بشكل مناسب لغرضهم، وهو ما يذكرني بما اعتادوا عليه من تصوير رجال الخدمة السرية الروس في الأفلام. واتهموهم بالمسؤولية عن تسميم آل سكريبال. هل من دليل؟ غير مهم. على أي حال، من بين الديمقراطيات العظيمة يحفل بمثل هذه التفاصيل الثانوية؟ أهم شيء هو إلقاء اللوم على أحد وإثارة ضجة في وسائط الإعلام بهذا الشأن. وهل هناك من يجرؤ على عدم تصديق ذلك حقا؟ حسنا، صدق أو لا تصدق، لقد فعلها شخص ما.

حسنا، وقتي انتهى، ولكن هذه القصة لم تنته بعد. وللأسف، سأضطر إلى تكملتها في وقت آخر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ اللجنة بأن المترجمين الشفويين سيضطرون إلى مغادرتنا في الساعة الواحدة بعد الظهر، أي في غضون دقيقتين. وبالتالي، يمكن تقديم جميع حقوق الرد بعد الساعة الواحدة بإحدى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، لكن لن تتوفر لها الترجمة الشفوية إلى اللغات الأخرى.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بمخاطبة زميلي الروسي. أنا أيضا أحب القصص الجيدة. لكنني لا أهوى القصص الخيالية وأفضل ما ليس خيالا. ولدينا قول مأثور باللغة الإنكليزية أن الحقيقة أغرب من الخيال. وفي حالة روسيا وانتهاكاتها الصارخة والمتكررة للأسلحة الكيميائية، فإنني لا أرى أن الوقائع يمكن أن تكون أصدق مما هي عليه فعلا. ولذلك، لن استرسل بشأن هذه المسألة، وأنا أعرف أنه جرى تناولها مرارا في بياناتنا حتى الآن. وأنا على يقين من أننا سنواصل مناقشة الأمر خلال الأيام القليلة القادمة، وموقفنا لم يتغير.

إلى زميلي ممثل الصين، عندما تكون الصين مستعدة لإجراء محادثات صريحة وصادقة حول استخدامها للأسلحة المضادة للسواتل، ربما يمكننا جميعا الجلوس وإجراء حوار واقعي وبناء حقا بشأن حل هذه المسألة. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإننا لن نؤيد أو نقبل أي معاهدة ملزمة قانونا لتحديد الأسلحة لا يمكن التحقق منها فعليا، وهو أحد العيوب الرئيسية للمعاهدة المحددة التي أشار إليها زميلي.

أعلم أن الجميع ينتظر أن يذهب إلى الغداء، لذلك سأبقي ردي إلى جلسة الإحاطة بشأن إيران. بوسعي القول إن وفدي ينتقد بشدة الاتهامات الإيرانية السخيفة، لكنني أعتقد أن هذا أمر بديهي، لأن هذه هي أطول رواية نُسجت فصولها هنا حتى الآن. إن ما تدمنه الولايات المتحدة بشكل مفرط هو مساءلة أولئك الذين ينتهكون المعايير والمعاهدات والاتفاقات الدولية مرارا وتكرارا أينما رأينا هذا السلوك الفظيع. ولن نكون رهينة للاتفاقات الدولية التي تنتهك مرارا من قبل أولئك الذين يفترض أنهم شركاء لنا في المعاهدة. إن الضحايا الوحيدين هنا هم ضحايا الإرهاب الذي ترعاه دولة إيران التي ما زالت تدعم

الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك اليمن. ويجب أن نذكر أولئك الضحايا وليست تلك الحكايات التي لفقها اليوم هنا زميلي الذي لا علم له كما يبدو جليا باستخدام حكومة بلده للأسلحة الكيميائية.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): الإنكليزية ليست لغة الأم بالنسبة لي، ولكنني سأحاول أن أجعل كلامي مفهوما.

ولدي سؤال واحد فقط لزملائي الأمريكيين. وحسب فهمي، فإنهم لا يحبذون الاتفاقات الدولية الملزمة قانونا التي لا يمكن التحقق منها. فهل يعني ذلك أنهم ينوون الانسحاب من اتفاقية الأسلحة البيولوجية؟

السيد جي هاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): سأتوخى الإيجاز. إنني أكره ذكر الأسماء – ولم أذكر خلال ممارستي لحق الرد في المرة الأولى اسم أي بلد آخر – لكن ونظرا لأن زميلي ممثل الولايات المتحدة قد وجه إصبع الاتهام إلى الصين مرة أخرى، فلا بد لي من الرد عليه.

فمن المعروف للجميع أن لدى الولايات المتحدة منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف. ويمكن استخدام الجزء الأعظم من تلك المنظومة، سواء المنتشر منها على الأرض أو في الفضاء الخارجي، أسلحة مضادة للسواتل. والصين على استعداد تام لمناقشة أصول تلك القدرات مع الولايات المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا قائمة المتكلمين والوقت المتاح لهذه الجلسة.

وأعطي الكلمة لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد جنوب أفريقيا أن يبلغ الوفود بأن المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع قراره A/C.1/73/L.63، المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ ستُعقد في غرفة الاجتماعات A في الساعة ١٥/١٣

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.